



عضوأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة

**تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية
في ضوء واقعها بمناهج التعليم الأساسي بالبحرين**

دكتور

عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد

قسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية — جامعة سوهاج

أبريل ٢٠٠٩ م

العدد التاسع والعشرون

الثقافة والتنمية

تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمناهج التعليم الأساسي بالبحرين

دكتور / عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية - جامعة سوهاج

خلفية الدراسة:

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، والتي يتوقع الخبراء استمرار آثارها لفترة من الزمن ليست بالقصيرة علينا أن نسأل أنفسنا: هل يحتاج أبنائنا للتعليم التقليدي الذي يؤمن لهم الاستقرار الوظيفي وتوابعه؟ أم أصبح لزاماً علينا أن نعمل على إعدادهم بطريقة تختلف عما كان يتم إعدادهم بها في القرن الماضي، حيث إن متطلبات القرن الحادي والعشرين تختلف كثيراً من متطلبات القرن الماضي.

فنحن عندما نريد أن نعد أبنائنا للمستقبل علينا أن نختار واحداً من اثنين: إما أن نترك ما يأتي به المستقبل يطغى علينا، أو نحاول المشاركة في تشكيل هذا المستقبل، وفي سبيل ذلك فنحن أمام عديد من الأسئلة الصعبة التي تبحث عن إجابات، أو على الأقل تتطلب اهتماماً واعياً مركزاً، منها: ما الذي يجب أن نفعله اليوم لإعداد طلابنا للمستقبل؟ وما الذي يحتاجه طلابنا من معارف ومهارات؟، وما أنماط السلوك التي ستكون مهمة في المستقبل، والتي يجب أن يتقنها الطلاب كشرط للنجاح في الحياة؟ وكيف يمكن للأباء والمدارس والحكومة ورجال الأعمال أن يسهموا بفاعلية في إعداد الطلاب للمستقبل؟ (أوتشيدا وآخرون 1998)

فوظيفة التعليم لم تعد مهنية بحتة كما كانت في الماضي، بل توسعت لتشتمل على تعليم ما صالحت لإعداد كل المتعلمين لمختلف المهام المتنوعة التي سيقومون بها في المجتمع، كمواطنين متقنين اقتصادياً وإعدادهم للعمل في مختلف الوظائف. ولقد أصبحت المعارف والمهارات والسلوكيات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية ضرورية لجميع الطلبة في القرن الحادي والعشرين، وذلك لأن:

- (1) جميع الطلبة سيشاركون في بناء النظام الاقتصادي للدولة، وبالتالي جميعهم يحتاجون أن يكونوا على معرفة بالأعمال والاقتصاد.
 - (2) جميع الطلبة سيتعرضون إلى التعامل مع بيئة عملية تتصف بالتنوع على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، وبالتالي فهم بحاجة إلى ممارسة مهارات التعامل مع الآخرين، والعمل الجماعي، والقيادة التي ستساعدهم على العمل بفعالية وجدية في محيط العمل والحياة.
 - (3) جميع الطلبة سيستخدمون التكنولوجيا كأداة لمعالجة المعلومات، بالإضافة إلى أن الطلاب يحتاجون لاكتساب مهارات يمارسونها خلال حياتهم العملية والتي ستمهد لهم الطريق للحصول على مهنة مناسبة والتقدم بخطى ثابتة ومرتنة.
 - (4) التكنولوجيا أحدثت تغيراً كبيراً على صعيد الحياة الشخصية والعملية حيث إنه في الوقت الحاضر تتداخل الحياة الشخصية والعملية. وهذا التغير سوف يستمر ويتزايد مع الوقت، وبالتالي تظهر الحاجة إلى القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
 - (5) التعليم الاقتصادي والمالي يهدف إلى توفير فرص متكافئة لجميع الطلبة للنجاح في الحياة العملية والشخصية. ورفع جودة ومستوى التعليم وتأكيد السلوكيات الإيجابية وأساسيات المعرفة التي يحتاج لها الطالب في محيط العمل (NBEA, 2001).
- ولقد أثبتت التجارب دائماً أن التقدم قرين العلم والمعرفة، وأن رفاهية الشعوب لا يبد أن تعتمد على نظام تعليمي رشيد يقوم على منهج متميز، وذلك لأن وراء كل أمه عظيمة منهج تربوي عظيم. وأن النهضة الحقيقية في المجتمع لا تتم بدون إعادة النظر في المناهج الدراسية من حيث الأهداف والمحتوى ونشاطات التعليم والتعلم وأساليب التقويم؛ لأن التعليم هو السبيل الوحيد للتحكم في مسار التنمية ورسم خريطة المستقبل.
- وذلك لأن المناهج الدراسية عنصراً أساسياً من عناصر العملية التعليمية، فهي مرآة تعكس أو يجب أن تعكس ظروف المجتمع الذي تخدمه، وتحقق أغراضه، وتواجه احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية، وبقدر ما يصيب المجتمع من تغيرات في هذه المجالات بقدر ما

ينبغي أن ينعكس ذلك على مناهج التعليم. (وزارة التربية والتعليم بمصر، 1979)

ومن أهم ما أصاب المجتمعات في الوقت الحالي ما يعرف بالأزمة المالية، والتي تعني ببساطة اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. ولقد شهد العالم العديد من الأزمات المالية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن أهمها: أزمة عام 1866 حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس وأزمة "الكساد الكبير" في 1929 إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة ١٣%. وأزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات نتيجة لتوسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث. والأزمة المالية عام 1997 حين شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانتهاء عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة. وأزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخر القرن العشرين التي بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية بأمريكا وارتفعت أسعار أسهمها في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000 والأزمة المالية عام 2008، والتي كان من أهم مؤشرات الارتقاع المطرد في أسعار البترول؛ وتكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية؛ وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة؛ وارتفاع معدل البطالة. وهبوط الإنتاج الصناعي الأوروبي في مايو 2008 بمعدل 1.9%، وارتفاع حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني إلى 904,900، بزيادة حوالي 32,500 حالة في أغسطس 2008 وانكماش الاقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من العام في إجمالي الناتج المحلي قدره (١,٥% عبد الله شحاتة 2008)

وفي سبيل علاج ومواجهة هذه الأزمة قامت الدول المتقدمة بالعديد من الإجراءات، ففي الولايات المتحدة: أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي. كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة

في سوق الأسهم الأمريكية. واللجوء للتأمين بات حلاً مطروحاً كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي. ولم يختلف الأمر كثيراً في أوروبا، حيث تم تأمين عدد من البنوك وللمؤسسات المالية الأوروبية، هذه الجهود المختلفة تأتي في إطار محاولات الدول استعادة توازنها الذي فقدته في ظل الأزمة المالية الراهنة. (عبد الله شحاتة، 2008).

وتفرض علينا الأزمة المالية الحالية أن نقدم لأبنائنا مناهج تغير تفكيرهم ونظرتهم للحالة السائدة حولهم) للتعامل مع المال. (وأصبح لزاماً على مناهجنا أن تتغير لتواكب ما هو حادث في العالم، ويمكننا تجاوز هذه الأزمة لو بدأنا بتشكيل عقول أبنائنا وتغيير مفاهيمهم بتغيير المناهج التعليمية، ونبدأ بطرح هذا السؤال على أنفسنا، والذي تساعل به الغرب قبلنا بسنوات: هل مناهجنا بنظامها الحالي تعد أبنائنا للحياة الحقيقية بأزماتها خاصة الحالية؟ يجب العارفون قائلين ما يحتاجه أبنائنا هو «ثقافة مالية» تعنى بالانخار وكيفية استخدام ما يحصلون عليه من مال، وكيفية الاستثمار في المال حتى لو كان قليلاً، وكيفية تخطيط ميزانياتهم الشخصية.... إلخ باختصار الأمية المالية وعدم معرفة التصرف حيال ما يملكون تجعلهم غير مؤهلين لمواجهة العالم الذي ينتظرهم، وهذا ما حدث لمن اقترضوا من البنوك دون أن يقدروا خطر الفوائد عليهم فوقعوا في شرك الديون، فهم يعيشون في عالم يفوق فيه الإنفاق الانخار؛ لأنهم لم يتعلموا كيف يتعاملون مع المال ومناهجنا الدراسية لا تعلمنا ذلك. خولة العتيقي، ٢٠٠٩).

فالمواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية؛ لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بحاجة الأم لحد أدنى من الثقافة الطبية؛ حتى تستطيع تجنب أبنائها مخاطر الأمراض، وتضمن لهم طفولة سليمة من الأمراض قدر الإمكان. وهذه المعرفة ضرورية لكافة فئات المجتمع رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً. وهذه الثقافة المالية يجب أن تغطي أمور التدبير المالي من حيث موارد الفرد وإنفاقه، المالي العامة، والأدوات الاستثمارية المختلفة المتوفرة للمواطن العادي والانخار والاستهلاك ومعرفة أولية بالنظام الضريبي تساعد المواطن على القيام بمسؤولياته الضريبية.

ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسئولية الجميع، ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، ووضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية، وكذلك ما قام به الاتحاد القومي للتعليم التجاري، حيث وقد وضع معايير لأحد عشر مجالاً من مجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، يجب تدريسها للطلاب من المرحلة الابتدائية حتى ما بعد الثانوية، ولم يقتصر اهتمام أمريكا بالثقافة المالية عند هذا الحد، بل قد تم تشكيل المجلس الاستشاري الرئاسي للثقافة المالية للرئيس الأمريكي ليقدم للرئيس مباشرة ما يجب اتخاذه تجاه نشر الثقافة المالية.

ولم يقتصر أمر الاهتمام بالثقافة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية، بل نجد أن حكومات بعض الدول الأخرى والمؤسسات غير الربحية بها قد قامت بالعمل على نشر الثقافة المالية بين المواطنين كما حدث في استراليا والمملكة المتحدة وكندا وأسبانيا وإيطاليا . وعندما أراد الباحث التعرف على جهود الدول العربية في هذا المجال الهام، لم يجد حقيقة أية جهود تذكر سوى ما قامت به بلدية دبي بالإمارات العربية المتحدة، حيث قامت بتشكيل فريق عرف بفريق نشر الثقافة المالية، والأوراق المنشورة على صفحة حكومة دبي بالإنترنت تدل حقيقة على أن هناك قناعة واضحة بأهمية هذا المجال، أما باقي الدول العربية فلم يعثر الباحث إلا على بعض المقالات الصحفية التي تتادي بضرورة العمل على نشر الثقافة المالية في كل من المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وسوريا والأردن.

و مما سبق يتضح أن نشر الثقافة المالية أصبح ضرورة ملحة، وأنها ليست صعبة التعليم وليست صعبة التطبيق، ولكن قد تكون صعبة المنال، فالمطلوب فقط توافر الرغبة والتخطيط والتنفيذ من جانب الجهات المختصة . لكي يصبح كل مواطن من الأطفال والبالغين والمتقاعدين قادرين على اتخاذ القرار المالي الصحيح في شؤونه للمالية في جميع المجالات المالية مثل: الإنفاق والادخار والاستثمار والمضاربة، ومعرفة الحقوق والخدمات البنكية

الإلكترونية وحتى كيفية الاعتراض والتدخل في إدارة استثمار أموالهم الخاصة لدى الجهات المعنية.

أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ١- ما الواقع الحالي للثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين؟
- ٢- ما التصور المقترح لتنمية الثقافة المالية لدى تلاميذ التعليم الأساسي بمملكة البحرين؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- تحديد مجالات الثقافة المالية التي يجب أن تعد في ضوءها مناهج وبرامج الثقافة المالية
- ب- إعداد قائمة بموضوعات الثقافة المالية التي يجب أن تقدم بمناهج التعليم.
- ج- تحديد واقع الثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين.
- د- تقديم تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية لدى تلاميذ التعليم الأساسي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع التي تناوله، وهو الثقافة المالية، ويمكن تحديد هذه الأهمية فيما يلي:

- أ- أنها تعد الدراسة التربوية الأولى من نوعها في هذا المجال بالوطن العربي (على حد علم الباحث).
- ب- أن تحديدها لمجالات الثقافة المالية يمكن أن يستفيد منه مخطوطو ومعدو المناهج والبرامج التعليمية الخاصة بالثقافة المالية.
- ج- أن تقديمها لتصور مقترح يتضمن: مجالات الثقافة المالية والمعايير التربوية الخاصة بها ومؤشرات أدائها، ونماذج لوحدات تعليمية لبعض مجالاتها، وبعض

المصادر التعليمية الخاصة بذلك، ونماذج من أسئلة التقويم الخاصة بالثقافة المالية، يمكن أن يكون مرشداً لكل من مخططي ومعدّي مناهج الثقافة المالية ومعلميها، وكل من ينوي تق الثقافة المالية سواء من مؤسسات حكومية أو غير حكومية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة في تحليلها لمناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين على المناهج التالية: التربية الإسلامية، اللغة العربية، الرياضيات، المواد الاجتماعية؛ لكونها المواد التي يمكن أن تتضمن بعض موضوعات الثقافة المالية..

ولم تشمل عملية التحليل المناهج التالية: العلوم والتكنولوجيا، للتربية الأسرية، التربية الفنية، اللغة الإنجليزية، الدراسات العملية، التربية الرياضية، الأناشيد والموسيقى؛ لأن احتمال تضمنها بعض موضوعات الثقافة المالية ضئيل جداً، نظراً لطبيعتها الخاصة.

خطوات الدراسة:

سارت الدراسة وفق الخطوات التالية:

1. الاطلاع على الأدبيات لتقديم الإطار النظري للثقافة المالية والدراسات السابقة.
2. تحديد مجالات الثقافة المالية
3. وضع قائمة بموضوعات الثقافة المالية
4. تحليل محتوى مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين لتحديد مدى تضمنها لموضوعات الثقافة المالية.
5. تقديم التصور المقترح لتنمية الثقافة المالية لدى تلاميذ التعليم الأساسي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

وتضمن ذلك تعريف الثقافة المالية وأهميتها، وجهود الدول المتقدمة في تعليم ونشر الثقافة المالية، وواقعها لدى مواطنيها، ومجالاتها وموضوعاتها. وفيما يلي نتناول كل مما سبق بشيء من الإيضاح.

أولاً: تعريف الثقافة المالية:

الثقافة المالية هي مفهوم ضيق يؤكد على معرفة مواضيع محددة تتعلق بالمال والاقتصاد والمسائل المالية. وعرفت الثقافة المالية بعدة تعريفات منها أن:

(1) الثقافة المالية هي:

هي القدرة على استخدام المعارف والمهارات لإدارة الموارد المالية بكفاءة لتحقيق السعادة المالية خلال الحياة (JumpStart, 2007).

(2) الثقافة المالية هي:

القدرة على قراءة وتحليل وإدارة المسائل المتعلقة بالظروف المالية الشخصية والتي تؤثر في الرفاهية المادية. وتشمل القدرة على تبيين الخيارات المالية، ومناقشة المسائل المالية، والتخطيط للمستقبل، والتصدي لها بكفاءة في الحياة والأحداث التي تؤثر على كل القرارات المالية، بما فيها الأحداث التي وقعت في الاقتصاد العام (PRI, 2004, 3-6).

(3) الثقافة المالية هي (ASIC, 2003, 10):

القدرة على اتخاذ قرارات فعالة وإصدار أحكام مبررة فيما يتعلق باستخدام وإدارة المال.

ثانياً: أهمية الثقافة المالية:

يشير (Orton Larry, 2007) في دراسته الخاصة بـ "الثقافة المالية: دروس من التجارب الدولية" إلى أن الوثائق في كل من المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكندا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤكد أن هناك العديد من العوامل التي تزيد من أهمية التعليم المالي بصفة عامة والثقافة المالية بصفة خاصة، وهذه العوامل هي:

(1) تغير التركيبة السكانية

حيث نجد أن عدد المواليد في الجيل الحالي بالنسبة لهذه الدول أقل من عدد المواليد في جيل والديهم، مما سيجعل وجود عدد أقل من العمال يقع على عاتقهم دعم عدد أكبر من

تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية

د/ عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد

المتقاعدين . وفي الوقت نفسه ، ازداد متوسط العمر المتوقع ، وذلك لجيل من المحتمل قضاء وقت أطول في التقاعد من الأجيال السابقة ، وربما تحتاج إلى دعم لوقتاً أطول . وهذا الوضع يؤدي إلى الحاجة إلى مزيد من المدخرات لتغطية الزيادة في نفقات المعيشة .

(2) مواصلة التغيير في الأسواق المالية

لقد أدى التغيير التكنولوجي والابتكار في السوق إلى تغيير تجارة الجملة وتجارة التجزئة والبنوك ، وأنه من المرجح أن يستمر هذا التغيير ، كما أدى زيادة مقدار الائتمان المتاح ، وأدت شبكة الإنترنت إلى توافر قدر كبير من المعلومات عن الاستثمار والائتمان والخدمات المصرفية ، و توافر هذه الخدمات المصرفية الالكترونية يجعل نسبة كبيرة من السكان لا تشارك في العمليات المالية التقليدية . ولقد أدى زيادة عدد مقدمي الخدمات المالية البديلة عن التقليدية إلى إتاحة الفرصة للمواطن إلى الاختيار من بين البدائل المطروحة أمامه .

(3) تغير نظم المعاشات التقاعدية والعمالة

لقد تغيرت اتجاهات العمالة، حيث نجد أن إلى أن عددا أقل من الناس يعملون بدوام كامل . والنسبة الأكبر تعمل بنظام جزء من الوقت، ويتطلب ذلك مجموعة مختلفة من مهارات الإدارة المالية أكثر من تلك التي يحتاج إليها الموظفين الدائمين . وفي الوقت نفسه فقد تغيرت نظم المعاشات التقاعدية، حيث تحولت من استحقاقات محددة لخطط المعاشات التقاعدية في السابق من جانب أرباب العمل وتحمل المسؤولية للخطر إلى تحمل الأفراد المسؤولية عن الاستثمار والمخاطر ، وهذه التغييرات حدثت في نفس الوقت لجيل زاد متوسط العمر المتوقع للمتقاعدين مما يعني أن المزيد من حالات التقاعد ستحتاج ما يكفي من دخل التقاعد .

(4) زيادة مشاركة المستهلكين في الأسواق المالية

يملك كثير من الناس الآن الأموال ويبحثون عن مجالات لاستثمارها، حتى أصبح هناك الآن المزيد من المستثمرين الأفراد . كذلك نجد المزيد من الأسر تستثمر أموالها مباشرة في البورصة .

(5) آثار سوء القرارات المالية أصبحت أكثر خطورة

أدى ما يمكن أن يسمى بانعدام الأمن المالي إلى تآكل شبكات الأمان الاجتماعي ، مما يعني زيادة المخاطر وقلة الموارد، وضرورة العمل على التخفيف من تأثير ضعف القرارات المالية على الأفراد والأسر، بالإضافة إلى إن أعدادا متزايدة من المستهلكين يطلبون العديد من أنواع الخدمات المختلفة، وتقوم المؤسسات المالية البديلة بإدخال تكنولوجيات جديدة لتوصيلها، وقد أدى ذلك إلى تسويق أكثر جرأة واقتناع المستهلكين بأمور قد لا تكون في مصلحتهم بدرجة كبيرة. مما قد يعرض المستهلكين للمخاطر الناجمة عن الجهل بالأمور المالية الخاصة بهم. كما أن الزيادة في الدخل قد تؤدي إلى أن المزيد من الناس يقبلون على الائتمان ، وأخذ القروض للبدء في استثمارها في مجالات غير مدروسة.

(6) انخفاض مستويات الثقافة المالية مقارنة بالظروف المتغيرة

تشير الإحصاءات الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الكثير من المستهلكين لا يملكون الثقافة المالية الكافية في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وخاصة بين من هم أقل في المستوى التعليمي ، والأقليات، وتلك التي تقع في الطرف الأدنى من توزيع الدخل .

(7) الثقافة المالية يمكن أن تسهم في التماسك الاجتماعي

لاحظ المراقبون بأن تحسين المزاي المالية ونشر الثقافة المالية على جميع المستويات، وتدعيم قطاع الخدمات المالية مهم لكل من أمن للأفراد وأمن الأمم. فالمجتمعات المستتيرة اليوم تسعى جاهدة لضمان التماسك الاجتماعي لتقليل الاختلالات الكبرى لتوزيع الثروة داخل الدول. وأن السبيل الوحيد لتجنب الخلل (هو ضمان أن يشارك الجميع في وضع وتوزيع الثروة.

وأصبحت الثقافة المالية مسألة ذات أولوية بالنسبة للعديد من الحكومات والمنظمات. هذا ما تم العمل به في الأونة الأخيرة، حيث نجد أن ٦٥ ٪ من برامج الثقافة المالية في الولايات المتحدة بدأت في ١٩٩٠، ووصلت إلى ما يقرب من ٧٥ ٪ (أواخر ١٩٩٠). Larry ، ٢٠٠٧)

(8) أن المستهلك غير المثقف مالياً يمكن أن يكون عاجزاً عن وضع ميزانيته بشكل مناسب، وغير قادر على تحديد المنتجات أو الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته، وغير متأكد من كيفية الحصول على تقييم مستقل ومشورة مالية صادقة مما يجعله من المرجح أن يقع فريسة لممارسات النصب والاحتيال (ASIC, 2003, 11).

(9) أن التكاليف الكمية للأمية المالية أو نقص الثقافة المالية هائلة، حيث كشفت الدراسات أن خسائر المستهلكين من عدم الإبلاغ عن الحالات التي فقدوا فيها المال نتيجة لشعورهم بالحرَج من ضعف ثقافتهم المالية قد وصلت إلى 800 مليون دولار على مدى الثلاث سنوات الماضية.

(ASIC, 2003, 11-12)

(10) أن الثقافة المالية يجب أن تدرس في المدارس ليس هناك شك أو جدل في أن نشر الثقافة المالية شيء جيد.. ولكن هل هذا يعني أن المدارس يجب أن تكون هي المسئولة الوحيدة عن تنمية الثقافة المالية لدى الطلاب؟

إن تحسين مستويات الثقافة المالية في المجتمع، ليس مسئولية — ولا يمكن أن يكون مسئولية — قطاع واحد أو مؤسسة واحدة في المجتمع بل هي تتطلب استجابة المجتمع بأسره مع دعم تحقيق محور الأمية المالية بالنسبة لمعظم الناس بشكل مستمر مدى الحياة، وبالتأكيد فإننا نرى من المدارس أنها تضطلع بدور هام في نشر الثقافة المالية. لأن معظم الناس يجب أن يكونوا على دراية بالمسائل المالية في مرحلة مبكرة من الحياة.

وفي كلمة ألقاها Alan Greenspan رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أمام المجلس الوطني الأمريكي للتعليم الاقتصادي، (American National Council on Economic Education)، أكد فيها أن تحسين نشر الثقافة المالية من خلال التعليم بمراحله المختلفة يعد أمراً ضرورياً في الوقت الحالي والمستقبلي، لأن ذلك من شأنه مساعدة الطلاب على تجنب سوء القرارات المالية التي يمكن أن تتخذ، ويمكنها تعزيز معرفة المستهلكين بكيفية الاستفادة من الخدمات المالية المتطورة في السوق المتغيرة باستمرار.

وتشير نتائج الأبحاث أن المدارس وجدت بالفعل العديد من الفرص الموجودة في المناهج الدراسية يمكن من خلالها تدريس جوانب الثقافة المالية، ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم المادي والمعنوي لاستكمال مسيرتها في نشر الثقافة المالية (ASIC, 2003, 13).

(11) أن الثقافة المالية ضرورية للعاملين

إن عدم الاهتمام بالثقافة المالية في مدارسنا بصفة عامة، ومؤسسات العمل والإنتاج بصفة خاصة له العديد من الآثار السلبية على القوى العاملة، حيث نجد أن نسبة كبيرة من العاملين لم يتعلموا الكثير عن الثقافة المالية، بما في ما يتعلق بإدارة النقود والمدخرات والميزانية الشخصية والاستثمار وخطط مدخرات التقاعد، والرعاية الصحية والتغطية التأمينية وغيرها.

ومن الآثار السلبية لعدم أو انخفاض الثقافة المالية لدى العاملين وجود العديد من المشاكل المالية، والإجهاد، والقلق بشأن الديون وغيرها، والتي تقلل من الإنتاجية ونوعية حياتهم .

فالיום الكثير من العمال ليست لديهم القدرة والمهارات، والمعرفة للوفاء بالتزاماتهم المالية . ومواجهة مشاكلهم المالية، وتشير التقديرات إلى أن تكلفة فقد أو انخفاض الإنتاجية تقدر بـ 300 مليار دولار سنويا ، بالإضافة إلى زيادة معدلات الدوران والغياب لدى الموظفين ، وزيادة تكاليف التأمين والرعاية الصحية، والتي من شأنها أن تزيد من التكاليف المالية للموظف، والتي تشير التقديرات إلى أن التكاليف المالية للموظف تقدر بـ 15000 دولارا في السنة .

وتبين البحوث أن العمال أكدوا عدم القدرة على التصدي للتحديات والمخاطر المالية مما جعلهم أقل تركيزا ، وأقل إنتاجية، وزيادة تعرضهم للبطالة والغياب وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية . حيث أشارت دراسة أعدت على يد مجموعة من الأكاديميين بقيادة توماس جارمن *E. Tommas Garman*، رئيس مجلس إدارة مؤسسة التمويل الشخصي للموظفين وأستاذ فخري في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا عام 2005، أن واحد من كل

أربعة موظفين يعاني من ضائقة مالية خطيرة وأن ما يقرب من نصف الذين شملتهم الدراسة تأثرت حالتهم الصحية تأثراً سلبياً بسبب المخاوف المالية، وأن من 30% إلى 80% من العمال قضوا بعض الوقت في مكان العمل لمناقشة القلق بشأن الشؤون المالية بدلاً من العمل في حين أشارت نتائج دراسة عام 2004 إلى أن ما يقرب من 54% من أفراد العينة قضوا بعض الوقت في التعامل مع المسائل المالية الناتجة عن الإجهاد. وفي سلسلة من استطلاعات الرأي على الإنترنت التي أجرتها مؤسسة هاريس ورابطة علم النفس الأمريكية أن المخاوف الاقتصادية والمالية تعد أكبر سبب للتوتر، حيث استمرت هذه المخاوف في الارتفاع من 66% في أبريل 2008 إلى 82% في نوفمبر 2008.

(12) زيادة تعقد أسواق الخدمات المالية

فاليوم ومع الزيادة المتنامية والمعقدة أحياناً في أسواق الخدمات المالية التي تعرض السلع والخدمات وتزود المستهلك بها؛ ليختار منها ما يواجه حاجاته المالية القريبة والمستقبلية، مثل تلك الحاجات المتعلقة بإدارة ميزانيته بكفاءة، وخططه الانخارية، وإدارة ديونه، واتخاذ قرارات تتعلق بتعليم أبنائه وتقاعد، ومعرفة حقوقه كمستهلك، ولجعله مشتر جيد من خلال الحصول على السلع والخدمات بأقل الأسعار. والمستهلك أمام هذه الخيارات يصبح في حاجة ماسة إلى المعلومات والمهارات التي تمكنه من الاختيار السليم من بين تلك البدائل المتاحة أمامه، وهذا ما توفره له برامج ومناهج الثقافة المالية. (تقرير الاستراتيجية القومية للثقافة المالية، 2006، ص 11)

(13) لا تزال الثقافة المالية مهمة للجميع

يؤكد الخبراء في الشؤون المالية والنقدية حاجة الأفراد إلى الحصول على المعارف المالية اللازمة لتحقيق إدارة فعالة للمالية الخاصة بهم. فنقص الثقافة المالية سيؤدي إلى عواقب خطيرة، ويمكن أن يتم نشر الثقافة المالية عبر الإنترنت والتعليم في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية،

فالحاجة إلى تعليم الأطفال الثقافة المالية لا يمكن تجاهلها. فأننا نعلم أطفالنا عن أهمية

الادخار من خلال تشجيعهم على فتح حسابات الادخار المصرفية الخاصة بهم ، والنقاش حول ضرورة وضع الميزانية والإنفاق وإدارة الأموال العائلية ، والتخطيط للرحلات الخاصة والمشتريات .

وينصح الخبراء رجال الأعمال أن يسعى كل منهم إلى تحقيق أهدافه من خلال التثقيف المالي، وأخذ دورات التعليم المستمر . والاستفادة من موارد المجتمع لمزيد من شحذ المهارات المالية وغيرها من الأدلة على أن تعليم وتعلم الثقافة المالية سيكون له أثر فعال على حياتهم .وسيكون للثقافة المالية أثر إيجابي وتحسن في إنتاج وإدارة الائتمان . وأنه من الضروري بذل جهد جماعي من البيوت والمدارس والجامعات، والأكاديميين، والنقابات والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والحكومات .فالحاجة أصبحت ماسة إلى إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الكبير الذي يستحقه على المدى الطويل (Taylor,2006)

ثالثاً : جهود الدول المتقدمة فيما يتعلق بالثقافة المالية :

لقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسئولية الجميع، ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، وتكونت اللجنة من مجموعة من الأعضاء يمثلون 20 جهة حكومية وغير حكومية، وكانت المهمة الأساسية لها هي وضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، وفي عام 2006 قدمت اللجنة الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، وتكونت الإستراتيجية من 13 فصلاً، تناول الفصل الأول الادخار، والثاني امتلاك المنزل، والثالث التقاعد، والرابع الائتمان، والخامس حماية المستهلك، والسادس حقوق دافعي الضرائب، والسابع حماية المستثمر، والثامن غير المتعاملين مع البنوك، والتاسع التنوع السكاني، والعاشر التعليم والثقافة المالية من الحضارة إلى الثانوي، والحادي عشر البحث الأكاديمي وتقويم البرامج، والثاني عشر الجهود التعاونية لنشر الثقافة المالية، والثالث عشر المنظور الدولي للثقافة المالية.

وبناء على هذه الإستراتيجية قامت الحكومة بالولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ حملة تشترك فيها الأجهزة الحكومية مثل وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة التعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة العمل مع البنوك التجارية وغرف التجارة والصناعة والجامعات لتعريف الجمهور الأمريكي وتزويده بالثقافة المالية. وتم إنشاء دائرة خاصة في وزارة الخزانة اسمها " دائرة التثقيف والتوعية المالية. وتقوم هذه الدائرة بالتنسيق مع وزارة التعليم لتطبيق بنود قانون " عدم ترك أي طفل وراعنا " الذي وقعه الرئيس جورج بوش سنة ٢٠٠٢م، وذلك لإدراج مواد الثقافة المالية في المناهج الدراسية لكل المراحل الدراسية، مع إعداد برامج لتأهيل الأساتذة في هذه المراحل لتقديم هذه المواد لضمان نجاح الهدف النهائي وهو توعية الفرد الأمريكي وتثقيفه في الشؤون المالية. لأن الدراسات في هذا المجال أثبتت أن المواطن العادي الأمريكي ليست لديه القدرة على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة الخاصة في مجال الادخار والاستثمار والإنفاق مما يؤثر سلباً على الوضع المالي لمؤسسات الإقراض كالمصارف التي تواجه خسائر كبيرة نتيجة زيادة حجم الإفلاسات .

كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة بتقديم برامج عدة متخصصة مثل :برنامج تحالف الانطلاقة jumpstart للتوعية المالية الشخصية، وبنك التعلم Bank learning وهو متخصص في إعداد مواد التدريب للبالغين وللطلبة الصغار وأساتذتهم وأهلهم والمتقاعدين. وبرنامج موني سمارت Money Smart وهو متخصص في إعداد مواد التدريب المالية، والمقاييس الأساسية للبرنامج تشمل معرفة الموضوعات الأساسية التالية للثقافة المالية :الدخل، إدارة الأموال، الإنفاق والإقراض، الادخار والاستثمار .

واشتركت بعض البنوك التجارية مع كلية شيكاغو سيتي ومكتب وزارة الخزانة في إعداد برنامج تدريب مجاني من عشرة أسابيع موجه للبالغين من المهاجرين وأصحاب الدخل المتدني والمتوسط يتضمن معلومات عن أساسيات المصارف، كيفية اختيار حساب الادخار والحساب الجاري المناسب، أساسيات خدمات التسليف، وطرق الاحتفاظ بالسجلات المالية،

وكيفية إعداد الميزانية الشخصية وحقوق المستهلك، وأساليب إدارة الدين، وخطوات تملك منزل. واستطاعت مجموعة المصارف هذه استقطاب عدد كبير من هؤلاء المتدربين الذين أصبحوا لاحقاً من عملائهم. كما تقدم برامج مختلفة عن أساسيات إدارة النقود، إدارة التسليف، أساسيات الاستثمار، كيفية استخدام أجهزة الصرف الآلي، والخدمات البنكية الإلكترونية (عطار، ٢٠٠٦)

ولم يقتصر اهتمام أمريكا بالثقافة المالية عند هذا الحد، بل قد تم تشكيل المجلس الاستشاري الرئاسي للثقافة المالية للرئيس الأمريكي، وفي 22 يناير 2008 قدم هذا المجلس تقريره حول ما يجب اتخاذه تجاه نشر الثقافة المالية، وتضمن التقرير التوصيات التالية:

التوصية الأولى:

ينبغي على الكونجرس والمجالس التشريعية للولايات جعل تعليم الثقافة المالية أساسياً لجميع الصفوف الدراسية من الروضة إلى المرحلة الثانوية.

التوصية الثانية:

تقوم وزارة الخزانة بالولايات المتحدة بتمويل بترسيخ وتوسيع نطاق نشر الثقافة المالية من خلال مسابقة لطلاب المدارس الثانوية.

التوصية الثالثة:

تقوم وزارة الخزانة بالولايات المتحدة بعد أن تفقد ما مطلوب منها بالمرحلة الثانوية المرحلة الثانوية بتشجيع أفضل الممارسات الخاصة بنشر الثقافة المالية في الكليات والجامعات.

التوصية الرابعة:

ينبغي أن يوجه الرئيس وزارة الخزانة ووزارة التعليم بالولايات المتحدة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لجعل الثقافة المالية مطلباً أساسياً لطلاب الجامعة، واجتيازه شرطاً للحصول على القرض الخاص بطلاب الجامعات.

التوصية الخامسة:

ينبغي أن تقوم وزارة الخزانة بتعزيز توافر الثقافة المالية للوالدين ومقدمي الرعاية، والمعلمين ودعم الأهمية المتزايدة لدور أرباب العمل ومقدمي الخدمات وقنوات التعليم لنشر الثقافة المالية لموظفيها .

التوصية السادسة:

ينبغي أن يوفر الكونجرس واحد أو أكثر من الحوافز الضريبية لتشجيع أرباب العمل على تقديم الثقافة المالية في مكان العمل .

التوصية السابعة:

ينبغي أن تقوم وزارة الخزانة بتنفيذ برنامج الثقافة المالية الذي وافق عليه المجلس في عام 2008 بالكامل في مكان العمل.

التوصية الثامنة:

ينبغي أن تقوم وزارة الخزانة بتوفير المصادر التعليمية على الإنترنت عن المركز المالي للحكومة الاتحادية لنشر الثقافة المالي بين جميع المواطنين الأمريكيين .

التوصية التاسعة:

ينبغي على الكونجرس أن يطلب من المؤسسات المالية التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين.

التوصية العاشرة:

ينبغي على الكونجرس العمل على تقديم التمويل اللازم لأية مؤسسة لا تستهدف الربح من المنظمات العاملة في المجتمع المحلي من أجل مساعدتها على القيام بدورها في نشر الثقافة المالية.

التوصية الحادية عشر:

ينبغي على القطاع الخاص ، وحكومات الولايات والحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني التي لا تهدف إلى تحقيق الربح أن يعمل على نشر الثقافة المالية .

التوصية الثانية عشر:

يجب أن تقوم وزارة الخزانة بتحديد وتوحيد المهارات المحددة التي ينبغي أن يتقنها الشخص بعد الانتهاء من برنامج الثقافة المالية، وإعطاء الشهادات طبقاً لذلك.

التوصية الثالثة عشر:

ينبغي على الكليات والجامعات وغيرها من المؤسسات البحثية العمل على نشر الثقافة المالية.

التوصية الرابعة عشر:

ينبغي أن تنشئ المنظمات غير الهادفة للربح إدارة خاصة لنشر الثقافة المالية وتوفير مصادر معلومات جديرة بالثقة.

التوصية الخامسة عشر:

ينبغي على الكونجرس العمل على تخصيص أموال لتتسيق أنشطة مستمرة في وسائل الإعلام والتسويق لتتعزيز التوعية على نطاق أوسع للتعريف بالثقافة المالية. وكان من نتيجة ذلك أن تم إدراج برنامج التثقيف المالي في المناهج الدراسية للطلاب بالولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هناك أكثر من 2.5 مليون معلم يقومون بتعليم الثقافة المالية، 37 مليون طالب وطالبة يتلقون دروساً في الثقافة المالية، 100 ألف مدرسة تعرض موضوعات الثقافة المالية.

كذلك نجد أن الاتحاد القومي للتعليم التجاري بالولايات المتحدة الأمريكية (NBEA)، والذي يعد أكبر منظمة أمريكية مهتمة بالتعليم التجاري قد بدأ في أوائل التسعينات بوضع معايير للتعليم التجاري، وعمل على مراجعتها باستمرار، وقد وضع الاتحاد معايير لأحد عشر مجالاً من مجالات العلوم التجارية يجب تدريسها للطلاب من المرحلة الابتدائية حتى ما بعد الثانوية، وهذه المجالات هي (1) المحاسبة (2) الاتصالات (3) قانون العمل (4) تطوير المهنة (5) الرياضية المالية (6) الاقتصاد والمالية الشخصية (7) العمل الحر (8) تقنية المعلومات (9) العمل الدولي (10) الإدارة (11) التسويق. ولقد تم اختيار هذه

المجالات لأهميتها في إعداد طلاب القرن الحادي والعشرين، والذي يجب أن يكونوا قادرين على :

(1) الاشتغال كمواطنين اقتصاديين متقنين، (2) فهم كيف تدار الأعمال التجارية والخدمية (3) استعراض المهارات الشخصية، والجماعية، والقيادية (4) أن يطوروا وعي بالفرص المهنية (5) أن تكون لديهم القدرة على اختيار واستعمال التقنية كأداة لاتخاذ قرارات شخصية وعملية. وهم في حاجة إلى مهارات اتصال متطورة جيدة (6). أن يفهموا كيف تستخدم المحاسبة لاتخاذ قرارات سليمة (7). أن يفهموا مبادئ القانون، ويقدروا قيمته في الحياة الشخصية والتجارية (8) أن يفهموا أن الوظائف المختلفة للعمل التجاري ليست منفصلة ولكن مترابطة (9). إدراك أن المهارات العقلية المتميزة ضرورية لهم للتحرك نحو سنوات البلوغ والأدوار المتعددة التي سيؤدونها كمواطنين، أو مستهلكين، أو عمال، أو مدراء، أو أصحاب عمل..... إلخ. (NBEA, 2001).

ولم يقتصر أمر الاهتمام بالثقافة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية، بل نجد أن حكومات بعض الدول الأخرى والمؤسسات غير الربحية بها قد قامت بالعمل على نشر الثقافة المالية بين المواطنين، فنجد مثلاً أن جمعية الموظفين في استراليا قد قامت بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة الاسترالية عام 2003 وأصدرت كتيبات وزعت على الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص تعنى بتوعيتهم بأنواع الاستثمارات التي يمكنهم وضع أموالهم فيها للحصول على راتب تقاعد في المستقبل أو لتمويل شراء منزل أو لتوفير مبالغ تكفي لإحاق أبنائهم بركب التعليم العالي عندما يكبرون، حيث احتوت هذه الكتيبات التي نشرت على الإنترنت أيضاً على آليات الاستثمار في الأسهم والسندات، وسلطت الضوء على المخاطر التي قد تعترض هذه الاستثمارات، وما هي أفضل الطرق لتجنب أو على الأقل تقليل الخسائر. ليس ذلك فقط، بل قامت جمعية حماية المستهلك بنشر كتيبات عن الأساليب الصحيحة للاستثمار وما هي حقوق المستثمر وكيف يمكنه أن يتجنب الوقوع في مخالفات قانونية .

كما قامت كل من الحكومة الإيطالية والحكومية الأسبانية والحكومة الكندية والحكومة الأسترالية بأنشطة مماثلة وإطلاق مواقع على شبكة الإنترنت تعنى بنشر الوعي الاستثماري، حيث تحتوي هذه المواقع على أقسام مثل آخر أخبار التحذيرات من الاستثمار في بعض الشركات التي بدأ أدائها المتعثر بإثارة الشكوك، وبعض النصائح في مجال إيراد العقود والاتفاقيات المالية والقانونية، وآخر الإصدارات والأخبار في مختلف المجالات الاستثمارية.

رابعاً: واقع الثقافة المالية لدى مواطني بعض الدول المتقدمة.

على الرغم من الجهود السابقة للدول المتقدمة في مجال تعليم ونشر الثقافة المالية، إلا أن الدراسات والأبحاث تشير إلى تدني مستويات الثقافة المالية لدى مواطنيها، وهنا نسأل أنفسنا: ماذا نتوقع من مواطنينا في الوطن العربي فيما يتعلق بالثقافة المالية؟؟ وفيما يلي نعرض نتائج بعض الدراسات التي توضح واقع الثقافة المالية لدى مواطني بعض الدول المتقدمة.

(1) دراسة المجلس القومي للتعليم الاقتصادي بأمريكا (2005)

لقد وجد المجلس القومي للتعليم الاقتصادي بأمريكا منذ 55 عاماً عندما أراد تحديد الفجوة بين ما يحتاج الطلاب أن يعرفونه عن الاقتصاد وبين ما يدرسونه في المدرسة أن الفجوة كبيرة جداً.

لذلك قامت مؤسسة هاريس عام 1999 بدراسة هدفت إلى تحديد مدى معرفة الطلاب (9-12) والكبار (18+) لأساسيات مبادئ الاقتصاد، والمعرفة عن الاقتصاد الأمريكي، والفهم للمصطلحات الاقتصادية، والتي تم إجراؤها على الكبار من خلال الهاتف وعلى الكبار من خلال استبيان وزع عليهم بالصفوف الدراسية.

وفي عام 2005 وبناءً على نتائج دراسة عام 1999 طلب المجلس القومي للتعليم الاقتصادي بأمريكا في عام 2005 من مؤسسة هاريس إعادة الدراسة لتحديد مدى التقدم في المعارف الاقتصادية للطلاب والكبار. وقد أضافت دراسة عام 2005 بعض الجوانب

الخاصة بالمالية الشخصية (الثقافة المالية)

وطبقت هذه الدراسة من خلال الإنترنت على الكبار والطلاب . وقد بلغ عدد من طبقت عليهم الدراسة من الكبار 3512، وبلغ عدد من طبقت عليهم الدراسة من الطلاب 2242. وأوضحت نتائج الدراستين العديد من النتائج منها:

- أن 97% من الكبار ، % 93 من الطلاب يعتقدون أنه من المهم جداً لجميع الأمريكيين امتلاك فهم جيد في الاقتصاد.
 - أن 97% من الكبار يعتقدون أنه يجب أن يتم تضمين تعليم أساسيات الاقتصاد في المدارس الثانوية.
 - أن 50% من طلاب المرحلة الثانوية يؤكدون أنهم لم يدرسوا أبداً شيئاً عن الاقتصاد في المدرسة .سواء أكان ذلك في مقرر مستقل أم كجزء من مقرر آخر.
 - أن 77% من الكبار مهتمون بالاقتصاد في مقابل %51من الطلاب.
- وقد كانت أداة الدراسة عبارة عن اختبار في أساسيات الاقتصاد مقسم إلى خمسة مجالات هي:

المجال الأول: الاقتصاديات والمستهلك، وخصص له (5)أسئلة.

المجال الثاني :عناصر الإنتاج، وخصص له (5)أسئلة.

المجال الثالث :المال ومعدلات الفائدة والتضخم، وخصص له (4)أسئلة.

المجال الرابع :الحكومة والتجارة في الاقتصاد، وخصص له (6)أسئلة.

المجال الخامس :المالية الشخصية، وخصص له (4)أسئلة.

وتشير نتائج الاختبار في المجالات الخمسة إلى ما يلي:

- ١- بالنسبة للمجال الأول :أجاب الكبار إجابات صحيحة عن (4)أسئلة من (5)أسئلة، في حين أجاب الطلاب إجابات صحيحة عن (3)أسئلة من (5)أسئلة.
- ٢- بالنسبة للمجال الثاني :أجاب الكبار إجابات صحيحة عن (3)أسئلة من (5)أسئلة، في حين أجاب الطلاب إجابات صحيحة عن سؤالين من (5)أسئلة.

- ٢- بالنسبة للمجال الثالث: أجاب الكبار إجابات صحيحة عن سؤال واحد من (5) أسئلة، في حين لم يجب الطلاب إجابات صحيحة عن أية سؤال من الأسئلة الخمسة.
- ٤- بالنسبة للمجال الرابع: أجاب الكبار إجابات صحيحة عن سؤال واحد من (6) أسئلة، في حين لم يجب الطلاب إجابات صحيحة عن أية سؤال من الأسئلة الستة.
- ٥- بالنسبة للمجال الخامس: أجاب الكبار إجابات صحيحة عن سؤال واحد من (4) أسئلة، في حين لم يجب الطلاب إجابات صحيحة عن أية سؤال من الأسئلة الأربعة.
- وتشير نتائج الاختبار على بعض الأسئلة إلى ما يلي:

في السؤال التالي: إذا خفضت البنوك معدلات الفائدة، فإن رجال الأعمال غالباً ما يفضلون:

أزيادة استثماراتهم (ب) زيادة أسعار منتجاتهم (ح) تخفيض عدد عمالهم (د) لا أدري.

لقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الإجابات الصحيحة من جانب الكبار عن هذه السؤال بلغت 65%، في حين بلغت نسبة الإجابات الصحيحة من جانب الطلاب عن هذه السؤال بلغت 38%.

وفي سؤال آخر حول أنواع الاستثمار الأكثر خطورة نتيجة للتضخم، أجاب 52% من الكبار إجابة صحيحة، في حين لم يجب سوى 28% من الطلاب إجابة صحيحة.

وبشكل عام أشارت نسب نتائج الدراسة الخاصة بمعدلات الطلاب والكبار في الاختبار إلى ما يلي:

- بالنسبة للطلاب حصل 60% منهم على تقدير (F)، 14% منهم على تقدير (D)، 17% منهم على تقدير (C)، 6% منهم على تقدير (B)، 3% منهم على تقدير (A).
 - بالنسبة للكبار حصل 28% منهم على تقدير (F)، 14% منهم على تقدير (D)، 24% منهم على تقدير (C)، 17% منهم على تقدير (B)، 17% منهم على تقدير (A).
- وتشير نسب نتائج تقديرات الطلاب في اختبار 1999 ونسب نتائجهم في تقديرات اختبار 2005 إلى ما يلي:

في عام 1999: (A) 5%، (B)6%، (C) 14%، (D) 11%، (F) 63%.
وفي عام 2005: (A) 11%، (B)10%، (C) 24%، (D) 12%، (F) 43%.
(٢) دراسة (Jump\$start.2004) :

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع الثقافة المالية لدى طلاب المدارس الثانوية، وأوضحت نتائجها أن 50% فقط من الطلاب أجابوا إجابات صحيحة عن أسئلة اختبار الثقافة المالية، وأن 58% منهم أكدوا أنهم تعلموا معظم مهارات إدارة المال من البيت، 20% منهم أكدوا أنهم تعلموها من المدرسة، 18% أكدوا أنهم تعلموها من خبراتهم الشخصية. وأوضحت الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تعليم وتعلم الثقافة المالية ما يلي :
القصور في إعداد المعلم لتدريس الثقافة المالية، القصور في إنتاج المواد التعليمية والمناهج الخاصة بالثقافة المالية، وعدم وجود حجرة للتعليم المالي بالمدارس.
كما أكدت الدراسة أنه يمكن تدريس الثقافة المالية من خلال المقررات الدراسية المختلفة، فعند تدريس أساسيات الجمع في الرياضيات يمكن استخدام النقود في ذلك، وممارسة العمليات الحسابية من خلالها، وعند تعليم النسب في الرياضيات يمكن تدريس معدلات الفائدة، وعند تدريس موضوع الكساد الكبير في مقرر التاريخ يمكن تدريس النهضة في نظم البنوك الحديثة.

(٣) دراسة (studentlendinganalytics,2008)

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى انتشار برامج الثقافة المالية، وتعرف أهم الموضوعات التي يتم تناولها في هذه البرامج، وتمثلت أداة الدراسة في استبانته تتضمن مجموعة من الأسئلة مثل : هل يقدم معهدك الآن برنامجاً للثقافة المالية؟ أي قسم في معهدك هو المسئول عن برنامج للثقافة المالية؟ ما الموضوعات التي يتم تناولها في هذه البرامج؟ هل ترى زيادة في اهتمام طلاب معهدك ببرنامج الثقافة المالية؟ وطبقت على عينة بلغت 200 من مسئولى البرامج في المعاهد التعليمية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- أن 39% من المستجيبين أكدوا أن معاهدهم تقدم برنامجاً في الثقافة المالية
- أن 50% من المعاهد التي لا تقدم برامج في الثقافة المالية تنوى تقديمها خلال 12-18 شهراً.
- أن أهم الموضوعات التي تقم في البرامج هي: الميزانية %88، تخطيط القروض %74.
- بطاقات الائتمان %73، حماية البيانات الشخصية %57، قراءة تقرير الائتمان %53، الاستثمار %31.

(4)دراسة(Commonwealth of Australia, 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فهم السيدات باستراليا للنقود كأحد مكونات الثقافة المالية، وتكونت عينة الدراسة من 6947 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 18، 75، وتألّفت من 4138 من النساء، 2809 من الرجال، واستخدمت الدراسة استبانة شملت مجموعة من المحاور مثل الميزانية الشخصية، الادخار، الاستثمار، القروض والديون، التخطيط والتقاعد، حماية الأموال والاستشارة المالية، والاعتراف بأهمية التعليم، والمعتقدات الخاصة بالمال. وقد جاءت النتائج على المحاور كما يلي:

(1) مجال الميزانية الشخصية: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

91% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على إدارة الميزانية الشخصية مقابل 90% من الرجال (80% يقولون أنهم بصدد التفكير في الحد من الإنفاق مقابل 78% من الرجال 44% يقولون أنهم لا ميزانية منتظمة للنفقات اليومية مقابل 52% في المائة من الرجال (77% يقولون أنهم يمكن أن يحصلوا على المال في حالة وقوع طوارئ مالية مقابل 82% من الرجال).

(2) مجال الادخار: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

88% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على الادخار مقابل (88% من الرجال) 22% يقولون أنهم لا يسخرون مقابل (21% من الرجال)

(3) مجال الاستثمار: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 63% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على استثمار المال مقابل (75% من الرجال)
 64% يقولون أنهم بها حاليا أو سداد كانوا يعيشون في المنزل مقابل (60% من الرجال)
 16% يقولون أنهم استثمار ممتلكات و 43% يقولون أنهم استثمارات أخرى مقابل (20% من الرجال و 49% على التوالي)
 30% من شأنها أن تتنظر في كل من المخاطر والعوائد على الاستثمار عند اختيار مقابل (38% من الرجال)
 68% مهتمون بمعرفة المزيد عن استثمار المال مقابل (71% من الرجال)

(4) مجال القروض والديون: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 88% من النساء أنهم يمكنهم إدارة الديون مقابل (84% من الرجال)
 18% عادة ما يدفعون الحد الأدنى للسداد القروض مقابل (16% من الرجال)
 18% من النساء تقول أنها غير مرتاحة لمستوى الديون مقابل (15% من الرجال)

(5) مجال التخطيط والتقاعد: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 77% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على التخطيط لمستقبل طويل الأمد مقابل (84% من الرجال)
 60% يقولون أنهم لديهم القدرة على ضمان ما يكفي من المال للتقاعد مقابل (65% من الرجال)
 78% يقولون ان لديهم صندوق التقاعد مقابل (84% من الرجال)
 74% يقولون أنهم شخصيا فكرت مالية طويلة الأجل وخطط للمستقبل والتقاعد مقابل (78% من الرجال)
 78% مهتمون بمعرفة المزيد عن التخطيط للمالية طويلة الأجل في المستقبل و72% مهتمون لمعرفة المزيد عن ضمان ما يكفي من المال للتقاعد مقابل (77% من الرجال)

و70% على التوالي)

(6) مجال حماية الأموال: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

81% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على اختيار المناسب للتأمين مقابل (82% من الرجال)

85% يقولون أنهم على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم في التعامل مع المال مقابل (86% من الرجال)

87% يقولون أنهم يمكن ان تعترف عملية احتيال أو مخطط استثماري جيد للغاية ويبدو أن نكون صادقين مقابل (89% من الرجال)

63% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على استثمار المال مقابل (75% من الرجال)
70% لن تنظر في كل من المخاطر والعوائد على الاستثمار عند اختيار مقابل (62% من الرجال)

(7) مجال المعلومات والمشورة: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

84% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على الحصول على معلومات عن المال مقابل (85% من الرجال)

81% يقولون أنهم لديهم القدرة على التعامل مع مقدمي الخدمات المالية مقابل (82% من الرجال)

66% يقولون أنهم استخدموا حساب الضرائب وكيلا ، و 60% يقولون أنهم استخدموا المصرف لتقديم المشورة المالية مقابل (69 في المائة من الرجال و 53% على التوالي)
60% يقولون أنهم يفهمون لغة المالية و 70% في الوقوف على المزيد من مقابل (68% من الرجال و 66% على التوالي)

79% يقولون أنهم يفهمون كل أو معظم المعلومات الواردة في البيانات المالية مقابل (80% من الرجال)

(8) مجال التفكير في المال والقدرة على الفهم: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 91% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على الموازنة مقابل 90% من الرجال
 88% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على إنقاذ مقابل 88% من الرجال
 85% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم في التعامل مع المال مقابل 86% من الرجال
 83% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على التعامل مع بطاقات الائتمان مقابل (84% من الرجال)

- 88% من النساء يقوون أنهم لديهم القدرة على إدارة الديون مقابل (90% من الرجال)
 77% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على التخطيط لمالية طويلة الأجل في المستقبل مقابل (84% من الرجال)
 63% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على استثمار المال مقابل (75% من الرجال)
 60% من النساء أنهم يفهمون اللغة المالي مقابل (68% من الرجال)
 60% من النساء يقولون أنهم لديهم القدرة على ضمان ما يكفي من المال للتقاعد مقابل (65% من الرجال)

(9) مجال الاعتراف بأهمية التعليم: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 78% من النساء مهتمون بمعرفة المزيد عن التخطيط للمالية طويلة الأجل في المستقبل مقابل (77% من الرجال)
 74% مهتمون بمعرفة المزيد عن فهم حقوقهم ومسؤولياتهم عند التعامل مع المال مقابل (73% من الرجال)
 72% مهتمون بمعرفة المزيد عن ضمان ما يكفي من المال للتقاعد مقابل (70% من الرجال)
 70% مهتمون بمعرفة المزيد عن فهم اللغة المالية مقابل (66% من الرجال)
 68% مهتمون بمعرفة المزيد عن استثمار المال مقابل (71% من الرجال)

- 57% مهتمون بمعرفة المزيد عن الميزانية مقابل (57% من الرجال)
- 66% مهتمون بمعرفة المزيد عن الإنقاذ المالي مقابل (64% من الرجال)
- 49% مهتمون بمعرفة المزيد عن التعامل مع بطاقات الائتمان مقابل (49 في المائة من الرجال)
- 61% مهتمون بمعرفة المزيد عن إدارة الديون مقابل (61% من الرجال)
- (9) مجال المواقف والمعتقدات: أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:
- 52% يقولون أن التعامل مع هذه الأموال ضاغطة وساحقة مقابل (43% من الرجال)
- 42% منهم يرون أن التفكير كثيرا عن المالية طويلة الأجل في المستقبل يجعلها غير مريحة مقابل (37% من الرجال)
- 34% يمكنهم التعامل مع المال مقابل (29% من الرجال)
- 23% يقولون أن شيئاً ما سيجعل الفرق كبير على الوضع المالي لي مقابل (19% من الرجال)
- 52% من النساء يعتقدون بأن المال هو مجرد وسيلة لشراء أشياء مقابل (59% من الرجال)
- (5) دراسة (2008) Financial Consumer Agency of Canada

أوضحت نتائج هذه الدراسة أن حسابات الشيكات هي الأكثر شيوعاً لديهم (85%)، ثم حسابات الادخار (74%) وبطاقات الائتمان (72% 58%) (منهم يفضلون المعاملات المصرفية من خلال الإنترنت 66%) (من الشباب الكنديين يمكنه تقديم تقدير عن ميزانيته الشهرية، معظمهم ينوي استخدام الأموال لتمويل شراء منزل 64%) (والتعليم 21%). (ستة من كل عشرة من الشباب الكنديين لديهم حالياً في التقرير بعض الديون ، والديون مع بطاقة الائتمان والتي أبلغ عنها 65% منها هي الأكثر شيوعاً، تليها القروض الطلابية 44%) (أكثر من الثلث 36%) (من الشباب الكنديين قد تحمل بعض الديون ديون 10000 دولار أو أكثر ، واحد من كل خمسة 21%) (يحملون 20000 دولار أو أكثر في الديون). لاحظ أن في ثلاثة عشر لا يعرف أو لا يفصح عن المستوى الحالي من ديونها (واحد من كل أربعة من الشباب الكنديين 23%) (أخذوا دورة أو دورة تدريبية في التمويل الشخصي

(42%) أخذوها في الجامعة، و في المدارس (34%).

خامساً: مجالات الثقافة المالية:

بعد اطلاع الباحث على العديد من الأدبيات والدراسات والمناهج والبرامج الخاصة بالثقافة المالية بالعديد من الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا، اتضح أن هناك مجالات أساسية يجب أن تشتمل عليها مناهج وبرامج الثقافة المالية، وهذه المجالات هي :

المجال الأول : المسؤولية المالية واتخاذ القرارات المالية

ويتعلق باتخاذ القرارات المالية الشخصية والمسؤولية عنها .وكيفية الحصول على المعلومات المالية من مصادرها المتنوعة وتقييمها .وما يخص حماية المستهلك .وكيفية المحافظة على المعلومات المالية الشخصية .

المجال الثاني : الدخل وفرص العمل

ويتعلق باستكشاف خيارات أو فرص العمل والدخل الشخصي ومصادره .والعوامل المؤثرة في الأجر .

المجال الثالث : تخطيط وإدارة الأموال

ويتعلق بكيفية وضع الخطط المالية للإنفاق والادخار .وحفظ واستخدام السجلات المالية .وكيفية استخدام مختلف وسائل الدفع .

المجال الرابع : القروض والديون

ويتعلق بالتكاليف والفوائد المترتبة على مختلف أنواع الائتمان، سجل الائتمان وأغراضه، ووسائل تجنب مشاكل الديون، والقوانين الرئيسية الائتمان الاستهلاكي .

المجال الخامس : إدارة المخاطر والتأمين

ويتعلق بأنواع المخاطر وإدارتها، والممتلكات والتأمين بأنواعه المختلفة، والمعاشات والتقاعد، .

المجال السادس : الادخار والاستثمار

ويتعلق بالادخار الاستثمار ومجالتهما، والأسواق المالية، وبدائل الاستثمار والادخار، ودور الدولة في تشجيع الادخار والاستثمار وحمايته. ويمكن أن تسهم هذه المجالات في إكساب الفرد المعارف والمهارات والقيم المتعلقة بكيفية:

1	تحديد الأهداف	20	قراءة بيانات المؤسسات المالية
2	تحديد العوائق التي تعترض تحقيق الأهداف	21	حساب الدخل
3	تحديد الأولويات	22	تحديد وتقييم الأصول والديون
4	اتخاذ القرارات أو حل المشاكل	23	تجنب المشاكل المالية
5	التخطيط المالي لمراحل مختلفة من الحياة	24	الحد من الديون
6	إدارة الأموال (لنفوذ)	25	حساب الفائدة والعائد
7	متابعة خطط متابعة التقدم المالي	26	إنشاء واستخدام الائتمان
8	تحديد النفقات	27	قراءة التقرير الائتماني
9	وضع خطة الإنفاق لتحقيق الأهداف	28	الحصول على التمويل العقاري
10	وضع خطة لخفض النفقات	29	تجنب مخاطر الرهن العقاري
11	تحديد وسائل لتوفير المال	30	الحصول على القروض
12	التعامل من المؤسسات المالية والمصرفية	31	الحصول على حقوق المستهلك
13	إدارة حساب دفتر شيكات	32	تحديد خيارات للاستثمار المتاحة
14	استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية	33	إدارة المخاطر المالية
15	تحديد الالتزامات الضريبية	34	الحصول على الموارد المالية
16	تعلم كيفية تجنب العقوبات الضريبية	35	الحصول على المشورة المالية
17	الاستثمار في الأسواق المالية	36	تخطيط الموارد المالية
18	الحصول على حقوق المستثمر	37	تحديد القيم للمنتجات والخدمات المالية
19	الاستثمار في المجالات الأخرى غير الأسواق المالية	38	تحديد احتياجات التأمين

وحتى يسهل تحليل مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين للتعرف على واقع الثقافة المالية بها، قام الباحث بإعداد قائمة بموضوعات الثقافة المالية مشتقة من مجالاتها السابقة. وفيما يلي قائمة بالموضوعات الخاصة بمجالات الثقافة المالية، والأكثر تناولاً في برامج ومناهج الثقافة المالية في العديد من الدول المتقدمة، وبصفة خاصة الولايات المتحدة

الأمريكية، المملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا. وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول (1) قائمة موضوعات الثقافة المالية :

م	الموضوع	م	الموضوع
1.	إدارة النقود (المال) والقرارات المالية	16.	الخدمات والاستشارات المالية
2.	الدخل الشخصي	17.	التمويل لشراء السيارة
3.	الميزانية الشخصية	18.	السجل الائتماني
4.	الإدخار	19.	انتحال الشخصية
5.	الاستثمار	20.	الاقتراض الذكي
6.	الإففاق	21.	الاقتصاديات
7.	الضرائب	22.	المشروعات الصغيرة وإدارتها
8.	التأمين	23.	الأسواق المالية (البوصات)
9.	البنوك	24.	حماية المستثمر
10.	الائتمان	25.	حماية المستهلك
11.	القروض	26.	إدارة الديون
12.	التقاعد والمعاشات	27.	الفائدة
13.	التمويل العقاري	28.	السياسة النقدية
14.	الرهن العقاري	29.	صناديق الاستثمار
15.	التمويل للتعليم	30.	السياسة المالية

تحديد واقع الثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين.

لتحديد واقع الثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين سيتم تناول ما يلي:

أ- الأهداف العامة لمرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) بمملكة البحرين

ب- خطة الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) بمملكة البحرين

ج- واقع الثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين من خلال تحليل المحتوى.

وفيما يلي توضيح لكل عنصر مما سبق:

(أ) 1/ الأهداف العامة للمرحلة الابتدائية:

تشير وثيقة الأهداف العامة للتعليم وأهداف المراحل الدراسية في الدول الأعضاء

بمكتب التربية العربي لدول الخليج والصادرة عام ٢٠٠٥ إلى أن المرحلة الابتدائية تهدف إلى تحقيق ما يلي :

١. إكساب الفرد المبادئ الإسلامية المعينة على تثبيت العقيدة الإسلامية و تطبيقها في العبادات والمعاملات والأخلاق والسلوك.
٢. إكساب الفرد المفاهيم والمعلومات التي تنمي مشاعر الولاء لله سبحانه وتعالى ، ثم للوطن.
٣. إكساب الفرد مهارات اللغة العربية الأساسية (قراءة، وكتابة، وتحدثا، واستماعا) ، وإتقانها.
٤. تكوين اتجاه ايجابي لدى الفرد نحو المجتمع ؛ تعرفا إلى معالمه ، وانتماء إليه .
٥. تنمية وعي الفرد الصحي لسلامة الجسم وتجنب الأخطار.
٦. تكوين اتجاه ايجابي لدى الفرد نحو العمل اليدوي ، وتنمية خبراته ، ومهاراته.
٧. تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي الإيجابي لدى الفرد ، والتفاهم مع الآخرين واحترامهم .
٨. تنمية قدرة الفرد على استخدام أنماط التفكير المختلفة في حل المشكلات التي تواجهه في حياته اليومية .
٩. تكوين الحس الجمالي ، والتذوق الفني لدى الفرد.
١٠. استثمار ما لدى الأفراد ما لدى الأفراد من نوي الاحتياجات الخاصة-من قدرات وإمكانات إلى أقصى درجة ممكنة خلال هذه المرحلة.
١١. تنمية اعتزاز الفرد باللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، وتنمية الميل إليها .
١٢. اكتساب مهارات التعلم الذاتي والاتصال بمصادر المعرفة .
١٣. إكساب الفرد مهارات إحدى اللغات الأجنبية بما يتناسب مع هذه المرحلة.
١٤. تنمية مهارات الفرد الحركية بما يتناسب مع خصائص النمو في هذه المرحلة.
١٥. تنمية مهارات الفرد في التعامل مع الحاسوب ووسائل تقنية المعلومات الحديثة.
١٦. تعزيز معرفة الفرد بأهم السمات التي تربط الوطن بالدول الخليجية و العربية و

الإسلامية.

١٧. تنمية اتجاه حب الاستطلاع لدى الفرد لتوسيع أفقه، وإثارة مكامن الإبداع لديه.
 ١٨. تمكين الفرد من المعارف العلمية المناسبة لمرحلة نموه وإمداده بالمفاهيم الأساسية عن الكون، والبيئة، والمجتمع.
 ١٩. تنمية احترام الفرد للنظام، وتقديره للوقت والجهد.
 ٢٠. إكساب الفرد قيم وسلوكيات المحافظة على الممتلكات العامة، واحترام الملكية الخاصة.
 ٢١. تعزيز إدراك الفرد لحقوقه وواجباته وحقوق الآخرين.
- (أ) 2/ الأهداف العامة للمرحلة المتوسطة (الإعدادية):
- تشير وثيقة الأهداف العامة للتعليم وأهداف المراحل الدراسية في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج والصادرة عام ٢٠٠٥ إلى أن المرحلة الإعدادية تهدف إلى تحقيق ما يلي :
 ١. تنمية المفاهيم الإسلامية لدى الفرد لترسيخ العقيدة وتعزيز أداء العبادات على وجهها الصحيح، وتحقيق السلوك السليم.
 ٢. تعرف الفرد إمكانات الوطن المادية، ودور المؤسسات المجتمعية في رعتها واستثمارها وما يمكن أن يؤديه الفرد في خدمتها.
 ٣. تعرف الفرد إمكانات منطقة الخليج العربية والأمة العربية الإسلامية، والوقوف على أهم قضاياها، وما يحقق سلامة ثروتها وتنميتها.
 ٤. إكساب الفرد قيم احترام الوقت وحسن تنظيمه واستثماره في تنمية خبراته العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والأدبية.
 ٥. تعرف الفرد أهم منجزات العصر العلمية والتقنية، وأثرها في حياة الشعوب، بما يمكنه من التعامل معها وحسن الاستفادة منها.
 ٦. تنمية حب الوطن لدى الفرد، وبذل الجهد في خدمته والدفاع عنه، وتعزيز روح المواطنة الصالحة بأداء الواجبات، ونيل الحقوق.

٧. تنمية قدرة الفرد على استخدام التفكير بأنواعه في معالجة الأمور والقضايا ومواجهة المشكلات .
 ٨. تنمية الاتجاه الإيجابي لدى الفرد نحو العمل عامة واليدوي والمهني خاصة ، والمشاركة فيه، وتقدير العاملين في هذا المجال.
 ٩. تمكين الفرد من إدراك قدراته ، وميوله ، واستثمارها لتحقيق ذاته ، ونمو شخصيته، والقدرة على التصرف القويم.
 ١٠. تنمية مهارات الفرد في التعلم الذاتي والتعلم الإلكتروني ، بما يعينه على متابعة التطور العلمي والتقني المعاصر.
 ١١. تنمية مهارات الفرد في استخدام إحدى اللغات الأجنبية بما يتناسب مع هذه المرحلة.
 ١٢. تنمية مهارات الفرد في التعامل مع الحاسوب ووسائل تقنية المعلومات الحديثة.
 ١٣. تعزيز معرفة الفرد بأهم حقائق الحياة من حوله ، وأبرز أحداثها، وأهم دواعيها وآثارها.
 ١٤. توعية الفرد بمظاهر النمو الجسمي والعقلي والانفعالي التي تطرأ عليه في هذه المرحلة.
 ١٥. تنمية ارتباط الفرد بالتراث الحضاري للأمة الإسلامية ، بوصفه سمة الماضي وعبرة الحاضر ورؤية واعية للمستقبل.
 ١٦. تنمية الاتجاه الإيجابي لدى الفرد نحو المحافظة على المال العام وترشيد الاستهلاك في مختلف نواحي الحياة.
 ١٧. تشكيل الوعي البيئي لدى الفرد ، وتعريفه بأهمية حماية البيئة ، والمحافظة على الصحة العامة، واحترام النظام ، ومراعاة قواعد الأمن والسلامة.
 ١٨. تنمية مهارات الحوار والتواصل الاجتماعي لدى الفرد من أجل تحقيق تفاعل اجتماعي ناجح .
- (ب) خطة الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) بمملكة البحرين يوضح الجدول التالي خطة الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) بمملكة البحرين.

جدول (2) الخطة الدراسية للتعليم الأساسي

المواد الدراسية	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع
التربية الإسلامية	3	3	3	2	2	2	2	2	2
اللغة العربية	9	9	8	7	7	7	6	6	6
اللغة الإنجليزية	-	-	2	5	5	5	5	5	5
الرياضيات	5	5	5	5	5	5	5	5	5
العلوم والتكنولوجيا	2	2	2	3	3	3	4	4	4
المواد الاجتماعية	1	1	2	2	2	2	3	3	3
التربية الأسرية	-	-	-	1	1	1	-	-	-
التربية الفنية	2	2	2	2	2	2	-	-	-
*الدراسات العملية	-	-	-	-	-	-	3	3	3
التربية الرياضية	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الأنشيد والموسيقى	1	1	1	1	1	1	-	-	-
المجموع	25	25	27	30	30	30	30	30	30

(ج) واقع الثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين من خلال تحليل المحتوى.

يتناول البحث الحالي في هذا الجزء نقطتين أساسيتين هما:

النقطة الأولى: تحليل المحتوى من حيث: مفهومه - سماته - وظائفه - خطواته .

النقطة الثانية: تحليل محتوى أهداف ومناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين.

وفيما يلي يتم تناول هاتين النقطتين بشيء من الإيضاح

النقطة الأولى: تحليل المحتوى من حيث: مفهومه- سماته - وظائفه - خطواته

- مفهومه :

يكاد يتفق كل من (Berelson.1970، Carney,1972، Festinger.1970، عبيد،1978)، طعيمة، 1987 على أن تحليل المحتوى هو " وسيلة بحث تستخدم لوصف المحتوى الظاهر للمادة العلمية المراد تحليلها وصفاً كمياً وموضوعياً وبطريقة منهجية منظمة "وسيلزم الباحث بهذا المعنى في الدراسة.

٢- سمات تحليل المحتوى:-

لتحليل المحتوى سمات أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:-

- يستخدم هذا الأسلوب في وصف مضمون مادة الاتصال
- يهتم بدراسة المضمون الظاهر للاتصال ولا يهتم بالمعنى الباطن
- الالتزام بالموضوعية في التحليل، وعدم التأثر بالأهواء والدوافع الشخصية
- يتم تحليل محتوى المادة العلمية بطريقة منظمة حيث يتم التحليل في ضوء الفئات التي تم اختيارها.
- أنه أداة أو أسلوب للتحليل إلى جانب أدوات أو أساليب أخرى
- يعتمد على الأسلوب الكمي في عمليات التحليل، بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية

٣- وظائف تحليل المحتوى:

يمكن تلخيص أهم الوظائف الأساسية لتحليل المحتوى كما أوضحها التهامي، 1985م

فيما يلي:-

- وصف الاتجاهات الظاهرة في المادة العلمية موضوع التحليل والتغيرات التي حدثت في مضمونها في فترات زمنية مختلفة.
- دراسة تتبع تطور العلم. فتحليل تطور علم الطبيعة في إنجلترا وفرنسا وألمانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كشف عن فترات من الإنتاج المبدع
- الكشف عن الفروق بين مضمون مادة الاتصال بالدول المختلفة
- فحص مضمون الاتصال في ضوء ما يستهدفه

- قياس الانقرائية ومدى الفهم.
 - تحديد الحالة السيكولوجية للأشخاص والجماعات من خلال تحليل كتاباتهم
- (4) خطوات تحليل المحتوى:

تحدد خطوات تحليل المحتوى أوضاعها التهامي (1985) فيما يلي فيما يلي :

4/1- تحديد المفاهيم:

حيث يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات أمراً ضرورياً، وكلما تم هذا التحديد بدقة ووضوح كلما كان البحث أكثر دقة و تحديداً، مثل تحديد مفهوم الاستثمار - التزيف- التزوير - الاعتماد المستندي - خطاب الضمان ... الخ

4/2- اختيار العينة :

وقد تكون هذه العينة: أفراد - مدارس - صحف- قوانين، وثائق، كتب... الخ، وعليه ينبغي تحديد ذلك جيداً، وكذلك الفترة الزمنية المطلوب إجراء الدراسة عليها.

4/3- تحديد وحدات التحليل:-

ويقصد بها جوانب المادة العلمية التي يمكن إخضاعها لعملية التحليل، وهناك خمس وحدات أساسية لتحليل المادة العلمية هي: الكلمة، الفقرة، الموضوع، الشخصيات، مقاييس المساحة والزمن. (وقد استخدم البحث الحالي وحدات التحليل التالية: الفقرة، الموضوع)

4/4- تحديد فئات التحليل:-

وتتقسم فئات تحليل محتوى المادة العلمية إلى قسمين هما:-

القسم الأول :

ويشمل الفئات الخاصة بمحتوى المادة العلمية مثل: موضوع المادة العلمية الأصلي وعناصره الفرعية، المعايير التي تطبق في تصنيف المادة العلمية، المصدر الذي تنسب إليه المادة العلمية، الهدف من عملية التحليل لمعرفة نوع الأفراد أو الجماعات التي توجه إليها المادة العلمية.

القسم الثاني:-

ويشمل الفئات الخاصة بشكل المادة العلمية المراد تحليلها مثل:-

- نوع المادة العلمية: حيث يتم من خلالها تحليل كتب اللغة العربية مثلاً إلى: قراءة، نصوص، بلاغة، قواعد... الخ، وتقسيم برامج الإذاعة إلى أحاديث - أخبار - موسيقى - أغاني .
- شكل الموضوع: وفيه يتم التفرقة بين أشكال الموضوعات التي تتناول الحقائق، وغيرها التي تتناول المفاهيم أو القيم .
- الترميز: ويخص الإشارات أو الرموز التي يختارها الباحث لسهولة عد وتسجيل فئات التحليل.

4/5- قياس ثبات التحليل:

يجب أن تتوفر صفة الثبات في تحليل المحتوى بصفته أداة علمية تستخدم في البحوث المختلفة، ويقصد بالثبات هنا الحصول على نفس النتائج مع اختلاف المحلل أو تفاوت الزمن.

ولضمان نسبة مرتفعة نسبياً من الثبات ينبغي أن تكون وحدات وفئات التحليل بسيطة وسهلة، خبرة القائمين بالتحليل كبيرة، قواعد الترميز دقيقة وشاملة

4/6- التحليل الإحصائي وتفسير النتائج :

وهي الخطوة الأخيرة في تحليل المحتوى حيث يتم من خلالها استخراج المؤشرات الخاصة بالتحليل والقيام بعملية الاستنتاج وربط نتائج تحليل المحتوى ببقية النتائج الأخرى، وقد يستخدم في ذلك النسبة المئوية أو معاملات الارتباط أو الاتفاق حسب طبيعة الدراسة .

النقطة الثانية: تحليل محتوى أهداف ومناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين

يهدف الباحث من تحليل أهداف ومناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين إلى تحديد ما تتضمنه هذه الأهداف والمناهج بما يتعلق بمجالات الثقافة المالية، والتي سبق للباحث وأن أعد قائمة خاصة بها ، وتعد هذه الخطوة الأولى من خطوات تحليل المحتوى.

ولقد اقتصر التحليل في المرحلة الابتدائية على بعض مناهج الصفوف الرابع

والخامس والسادس، وفي المرحلة الإعدادية تم تحليل بعض مناهج الصفوف الثلاثة. والجدول التالي يوضح المناهج التي تم تحليلها في كل صف من الصفوف للمرحلتين الابتدائية والإعدادية.

جدول (3) عدد وبيان المناهج التي تم تحليلها بالسنوات الدراسية المختلفة

عدد المقررات وبالها الصف الدراسي والمرحلة	العدد	البيان
الرابع الابتدائي	4	التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الرياضيات
الخامس الابتدائي	4	التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الرياضيات
السادس الابتدائي	4	التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الرياضيات
الأول الإعدادي	4	التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الرياضيات
الثاني الإعدادي	4	التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الرياضيات
الثالث الإعدادي	4	التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الرياضيات

ولقد لجأ الباحث في تحليله لمحتوى المناهج السابقة إلى الأهداف العامة لمرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي والمعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، والكتب الدراسية للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، حيث تعد من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، وذلك لأن الكتب المدرسية تقدم تفصيل لمحتوى المنهج الدراسي بخلاف وثائق المناهج، حيث إنها عبارة عن رؤوس موضوعات يمكن أن تتباين الآراء في تفسيرها. وتعد هذه الخطوة الثانية من خطوات تحليل المحتوى هي اختيار العينة.

ثم قام الباحث بعد ذلك باختيار وحدات التحليل التالية: الفقرة، الموضوع، لتكون وحدة التحليل في الدراسة، حيث تم تصنيف كل منهج إلى مجموعة من الموضوعات يشتمل كل موضوع على مجموعة من العناصر الرئيسية يتبعها مجموعة من العناصر الفرعية، ثم اشتقاق ما تتضمنه هذه الموضوعات الرئيسية والفرعية من موضوعات الثقافة المالية التي تم توصل إليها الباحث فيما سبق، ويمثل ذلك الخطوتين الثالثة والرابعة من خطوات تحليل المحتوى وهما: اختيار وحدات التحليل وفئاته.

وللتأكد من ثبات عملية التحليل وهي الخطوة الخامسة من خطوات تحليل المحتوى، قام الباحث بما يلي :

- طلب من اثنين من أساتذة المناهج وطرق التدريس) د /يسري مصطفى السيد، د /السيد عويضة (تحليل محتوى بعض مناهج الاجتماعيات والرياضيات، وذلك في ضوء ما وضعت الباحثة من أهداف للتحليل، ولقد تم توضيحها للمحللين. ويوضح الجدولان التاليان نتائج التحليل الخاصة بمحتوى هذين المنهجين لكل من الباحث والباحث الآخر (المحلل).
جدول (4) نتائج تحليل الباحث والباحث الآخر (المحلل) لمنهج الرياضيات للصف الرابع الابتدائي ومدى توافر موضوعات الثقافة المالية به

الباحث	والباحث الآخر (المحلل)
صفر	صفر

جدول (5) نتائج تحليل الباحث والباحث الآخر (المحلل) لمنهج الاجتماعيات للصف الأول الإعدادي ومدى توافر موضوعات الثقافة المالية به

الباحث	والباحث الآخر (المحلل)
صفر	صفر

ولقد قام الباحث ثبات التحليل: قام الباحث بتطبيق معادلة (Cooper.1974) لتحديد

النسبة المئوية للاتفاق بين التحليلين ويتضح أن نسبة الاتفاق بلغت . 100%

نتائج تحليل محتوى أهداف ومناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين

يتناول الباحث في هذا الجزء نتائج محتوى أهداف ومناهج التعليم الأساسي بمملكة

البحرين، وتحديد مدى تضمونها لمجالات وموضوعات الثقافة المالية التي سبق توضيحها. وفيما يلي لنتائج هذا التحليل:

أولاً: نتائج تحليل محتوى أهداف التعليم الأساسي بمملكة البحرين ومدى تضمونها ما

يتعلق بالثقافة المالية.

من المعروف أن أهداف التعليم يجب أن تشتق من دستور الدولة أو ميثاقها الوطني، ومن قانون التعليم الخاص بها، وعند فحص الباحث لقانون التعليم في مملكة البحرين رقم (27) لسنة (2005 ملحق 1) وخاصة في مادته الثالثة، والمتعلقة بأهداف التعليم، وجد الباحث أن القانون لم يتضمن ما يتعلق بالثقافة المالية وأهميتها لإعداد أفراد المجتمع، على الرغم من أنه تناول في فقراته الثالثة والرابعة والخامسة من هذه المادة بشكل صريح إلى ما يتعلق بالوعي البيئي ومبادئ حقوق الإنسان والمحافظة على الحياة الفطرية وتنمية مفاهيم السلام وغيرها، ولم يشر إلى ما يتعلق بإعداد المتعلم في الناحيتين الاقتصادية والمالية على الرغم من أهميتهما في الوقت الحالي لمن يعيش في القرن الحادي والعشرين.

هذا من جانب وعند فحص الباحث لأهداف التعليم الابتدائي والإعدادي السابق عرضها، نجد أنه بالنسبة لأهداف المرحلة الابتدائية، والبالغ عددها (21) هدفاً، لم نجد ما يشير صراحة إلى أن من بين أهداف التعليم تثقيف المتعلمين اقتصادياً ومالياً، وكل ما يمكن ملاحظته عند فحص هذه الأهداف أن هناك إشارات نتوقع منها أن يتم تناول بعض أمور الثقافة المالية فيها، وخاصة ما جاء بالهدف رقم (1)، والذي ينص على ما يلي: "إكساب الفرد المبادئ الإسلامية المعينة على تثبيت العقيدة الإسلامية وتطبيقها في العبادات والمعاملات والأخلاق والسلوك."

والهدف رقم (20)، والذي ينص على ما يلي: "إكساب الفرد قيم وسلوكيات المحافظة على الممتلكات العامة، واحترام الملكية الخاصة.

أما بالنسبة لأهداف التعليم الإعدادي السابق عرضها، والبالغ عددها (18) هدفاً، لم نجد ما يشير صراحة أو ضمناً إلى أن من بين أهداف التعليم تثقيف المتعلمين اقتصادياً ومالياً.

ثانياً: نتائج تحليل محتوى مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين ومدى تضمنهما ما يتعلق بالثقافة المالية.

قام الباحث بتحليل محتوى مناهج الأساسي بمملكة البحرين، لتحديد مدى تضمنهما ما يتعلق

بالثقافة المالية. وفيما يلي نقدم بعضاً من نتائج هذا التحليل، وسيتم عرض بعض نتائج التحليل لمناهج صف واحد من المرحلة الابتدائية وصف واحد من المرحلة الإعدادية في هذا الملخص، وذلك للحدود التي وضعتها المجلة على النشر من حيث عدد الصفحات، ويمكن الرجوع إلى نتائج تحليل باقي المناهج في النسخة الكاملة من الدراسة.

(أ) نتائج تحليل محتوى مناهج الصف الرابع الابتدائي ومدى تضمنها لما يتعلق بالثقافة المالية.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (7) نتائج تحليل محتوى مناهج الصف الرابع الابتدائي ومدى تضمنها لما يتعلق بالثقافة المالية.

الموضوع والمنهج	التربية الإسلامية	اللغة العربية	الاجتماعيات	الرياضيات
1. إدارة النقود (المال) والقرارات المالية	√	X	X	√
2. الدخل الشخصي ومصادره	X	X	X	√
3. الميزانية الشخصية	X	X	X	√
4. الادخار	X	X	X	√
5. الاستثمار	X	X	X	X
6. الإنفاق	X	X	X	√
7. الضرائب	X	X	X	X
8. التأمين	X	X	X	X
9. البنوك	X	X	X	X
10. الائتمان	X	X	X	X
11. القروض	X	X	X	X
12. الاقتصاديات	√	X	√	X
13. التمويل العقاري	X	X	X	X
14. الرهن العقاري	X	X	X	X
15. التمويل للتعليم	X	X	X	X
16. التمويل لشراء السيارة	X	X	X	X
17. السجل الائتماني	X	X	X	X
18. انتحال الشخصية	X	X	X	X
19. الاقتراض الذكي	X	X	X	X
20. التقاعد والمعاشات	X	X	X	X

X	X	X	X	21. المشروعات الصغيرة وإدارتها
X	X	X	X	22. الأسواق المالية (البوصات)
X	X	X	X	23. حماية المستثمر
X	X	X	X	24. حماية المستهلك
X	X	X	X	25. إدارة الديون
X	X	X	X	26. الفائدة
X	X	X	X	27. السياسة النقدية
X	X	X	X	28. صناديق الاستثمار
X	X	X	X	29. السياسة المالية
X	X	X	X	30. الخدمات والاستثمارات المالية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن منهج التربية الإسلامية للصف الرابع الابتدائي لم يغطي سوى جزء بسيط بشكل غير مباشر من موضوع واحد من موضوعات الثقافة المالية والبالغ عددها (30) موضوع. وذلك الجزء يتمثل في موضوعي "خلق الأمانة والمحافظة على الممتلكات العامة"، والمندرج تحت قسم الأخلاق والتهديب بالمنهج، ويفرض أن منهج التربية الإسلامية يغطي هذا الموضوع من موضوعات الثقافة المالية بكاملة، فنجد أن نسبة تغطية موضوعات الثقافة المالية في منهج التربية الإسلامية لن تتعدى نسبة (3%).
2. أن منهج اللغة العربية للصف الرابع الابتدائي لم يغطي أيًا من موضوعات الثقافة المالية، وعلى ذلك فإن نسبة تغطية موضوعات الثقافة المالية في منهج اللغة العربية تساوي (صفر %).
3. أن منهج الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائي لم يغطي سوى جزء بسيط بشكل غير مباشر من موضوع واحد من موضوعات الثقافة المالية والبالغ عددها (30) موضوع. وذلك الجزء يتمثل في موضوع "التجارة في البحرين"، والوارد بالوحدة الثانية بالمنهج والمعونة بـ "النشاطات الاقتصادية والسكان"، ويفرض أن منهج الاجتماعيات يغطي هذا الموضوع من موضوعات الثقافة المالية بكاملة، فنجد أن نسبة تغطية موضوعات الثقافة المالية في منهج التربية الإسلامية لن تتعدى نسبة (3%).

٤. أن منهج الرياضيات للصف الرابع الابتدائي لم يغطي سوى أجزاء بسيطة بشكل غير مباشر من بعض موضوعات الثقافة المالية والبالغ عددها (30) موضوع. وذلك الجزء يتمثل في موضوع " الأعداد والعد"، والذي به بعض المسائل الخاصة بالنقود وعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة.

(ب) نتائج تحليل محتوى مناهج الصف الأول الإعدادي ومدى تضمنهما لما يتعلق بالثقافة المالية.

يوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل:

جدول (8) نتائج تحليل محتوى مناهج الصف الأول الإعدادي

ومدى تضمنهما لما يتعلق بالثقافة المالية.

الموضوع والمنهج	التربية الإسلامية	اللغة العربية	الاجتماعيات	الرياضيات
1. النقود (المال) وإدارتها والقرارات المالية	X	X	X	X
2. الدخل الشخصي	X	X	X	X
3. الميزانية الشخصية	X	X	X	X
4. الادخار	X	X	X	X
5. الاستثمار	X	X	X	X
6. الإنفاق	X	X	X	X
7. الضرائب	X	X	X	X
8. التأمين	√	X	X	X
9. البنوك	X	X	X	X
10. الائتمان	X	X	X	X
11. القروض	X	X	X	X
12. الاقتصاديات	X	X	√	√
13. التمويل العقاري	X	X	X	X
14. الرهن العقاري	X	X	X	X
15. التمويل للتعليم	X	X	X	X
16. التمويل لشراء السيارة	X	X	X	X
17. السجل الائتماني	X	X	X	X
18. انتحال الشخصية	X	X	X	X
19. الاقتراض الذاتي	X	X	X	X
20. التقاعد والمعاشات	X	X	X	X

X	X	X	X	21. المشروعات الصغيرة وإدارتها
X	X	X	X	22. الأسواق المالية (البوصات)
X	X	X	X	23. حماية المستثمر
X	X	X	X	24. حماية المستهلك
X	X	X	X	25. إدارة الديون
X	X	X	X	26. الفاعلة
X	X	X	X	27. السياسة النقدية
X	X	X	X	28. صناديق الاستثمار
X	X	X	X	29. السياسة المالية
X	X	X	X	30. الخدمات والاستشارات المالية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن منهج التربية الإسلامية للصف الأول الإعدادي لم يغطي سوى جزء بسيط بشكل غير مباشر من موضوع واحد من موضوعات الثقافة المالية والبالغ عددها (30) موضوع . وذلك الجزء يتمثل في موضوع " التكافل الاجتماعي في الإسلام"، والمندرج تحت قسم الأخلاق والتهديب بالمنهج، وبفرض أن منهج التربية الإسلامية يغطي هذا الموضوع من موضوعات الثقافة المالية بكاملة، فنجد أن نسبة تغطية موضوعات الثقافة المالية في منهج التربية الإسلامية لن تتعدى نسبة (3%)
- 2- أن منهج اللغة العربية للصف الأول الإعدادي لم يغطي أيًا من موضوعات الثقافة المالية ، وعلى ذلك فأن نسبة تغطية موضوعات الثقافة المالية في منهج اللغة العربية تساوي) صفر (%)
- 3- أن منهج الاجتماعيات للصف الأول الإعدادي لم يغطي سوى جزء بسيط بشكل غير مباشر من موضوع واحد من موضوعات الثقافة المالية والبالغ عددها (30) موضوع . وذلك الجزء يتمثل في موضوعات " الثروة النفطية والمعدنية ومزاياها وأهميتها، والتنمية الاقتصادية واتجاهات الحركة التجارية"، والوارد بالوحدتين الأولى والثانية بالمنهج والمعونة بـ "النشاطات الاقتصادية والسكان"، وبفرض أن منهج الاجتماعيات يغطي هذا الموضوع من موضوعات الثقافة المالية بكاملة، فنجد أن نسبة تغطية موضوعات الثقافة المالية في منهج التربية الإسلامية لن تتعدى نسبة (3%)

٤- أن منهج الرياضيات للصف الأول الإعدادي لم يغطي سوى أجزاء بسيطة بشكل غير مباشر من بعض موضوعات الثقافة المالية والبالغ عددها (30) موضوع. وذلك الجزء يتمثل في موضوع " مبادئ الإحصاء"، والذي به بعض المسائل الخاصة بالعرض والطلب كأحد المفاهيم الاقتصادية. وكيفية معالجة البيانات المتعلقة يهما إحصائياً، ويلاحظ أنه لم يقدم توضيحات لمثل هذه المفاهيم.

يتضح مما سبق القصور الشديد في مناهج المرحلة الابتدائية والإعدادية في تناولها لموضوعات الثقافة المالية، والتي أصبحت في الوقت الحالي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن نقدمها لأبنائنا؛ حتى يتمكنوا من التكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وما به من أزمات، وخاصة الأزمة المالية.

وبذلك تكون الدراسة قد أجابت عن التساؤل الأول من أسئلتها والذي ينص على ما يلي :

ما الواقع الحالي للثقافة المالية في مناهج التعليم الأساسي بمملكة البحرين؟

التصور المقترح لتنمية الثقافة المالية لدى تلاميذ التعليم الأساسي بمملكة البحرين لتزويد أبنائنا في مرحلة التعليم الأساسي بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بالثقافة المالية، تقدم الدراسة التصور المقترح التالي، والذي يتضمن ما يلي:

١- وضع قائمة بالمعايير التربوية المقترحة للثقافة المالية ومؤشراتها في المجالات المختلفة لها، والتي يمكن أن يسترشد بها واضعوا المناهج والبرامج التدريسية.

٢- وضع نموذج مقترح للوحدات التعليمية التي يمكن أن يشملها مجال "الادخار والاستثمار" كأحد مجالات الثقافة المالية.

٣- تقديم قائمة ببعض المصادر لكل مجال من مجالات الثقافة المالية، والتي يمكن الاسترشاد بها عند إعداد مناهج وبرامج الثقافة المالية وتدرسيها.

٤- تقديم نماذج من أسئلة التقويم الخاصة بالثقافة المالية.

وفيما يلي عرض لكل عنصر من عناصر التصور المقترح لتنمية الثقافة المالية لدى تلاميذ التعليم الأساسي.

أولاً : القائمة المقترحة لمجالات الثقافة المالية ومعاييرها التربوية ومؤشرات أدائها

إعداد هذه القائمة قام الباحث بالاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، والمؤسسات المتخصصة والمهتمة بنشر الثقافة المالية، والتي منها:
(*Australian Securities & Investments Commission 2003, JumpStart 2007, Financial Literacy & Education Commission 2006, The National Council on Economic Education 2005, Financial Consumer Agency of Canada 2008, Larry. Orton 2007, PRI. 2007*)

وفيما يلي هذه القائمة، والتي يمكن أن يسترشد بها واضعوا المناهج والبرامج التدريبية بالمؤسسات، المختلفة المهتمة بنشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع .

مجالات الثقافة المالية ومعاييرها ومؤشرات أدائها

المجال-الأول: المسؤولية المالية واتخاذ القرار

المعيار الأول : تحمل المسؤولية عن القرارات المالية الشخصية .

مؤشرات الأداء

- ١- وضع قائمة بأمثلة للقرارات المالية وعواقبها المحتملة
- ٢- تحديد السبل التي ستكون فيها الشباب مسئولون مالياً
- ٣- إعطاء أمثلة عن فوائد المسؤولية المالية والتكاليف المالية وانعدام المسؤولية
- ٤- شرح كيفية إثبات مسؤولية الأفراد المالية .
- ٥- تحليل كيفية تحديد المسؤولية المالية لمختلف الأفراد دون عائلاتهم .
- ٦- مناقشة الاعتبارات الأخلاقية و الشخصية والمالية لمختلف القرارات

المعيار الثاني : الحصول على المعلومات المالية من مصادر متنوعة وتقييمها

مؤشرات الأداء

- ١- إعطاء أمثلة على الحالات التي تكون المعلومات المالية من شأنها أن تؤدي إلى

اتخاذ قرارات أفضل

- ٢- تحديد المصادر المختلفة للمعلومات المالية بما فيها الإنترنت ومزايا وعيوب كل منها.
- ٣- تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية موضوعية ودقيقة وحديثة .
- ٤- التحقيق من أنواع الاحتيال على المستهلكين، بما فيها الغش .
- ٥- تحديد المعلومات المالية ذات الصلة واللازمة لاتخاذ قرار.
- ٦- وضع قائمة بالعوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند اختيار نوع التخطيط المالي والمشورة الفنية والقانونية و الضريبية

المعيار الثالث : تلخيص القوانين الرئيسية لحماية المستهلك

مؤشرات الأداء

- ١- مقارنة سياسات إرجاع المنتجات في متاجر التجزئة المحلية
- ٢- البحث عن الجهة الأساسية لحماية المستهلك في الدولة التي تقيم فيها .
- ٣- إعطاء أمثلة للممارسات التجارية غير العادلة التي تحظرها قوانين حماية المستهلك .
- ٤- شرح الخطوات المتبعة في حل شكاوى المستهلك .
- ٥- إعطاء أمثلة لقوانين حماية المستهلك ووصفاً للقضايا التي تعالجها، والضمانات التي تقدمها .
- ٦- البحث في الإنترنت والمصادر المطبوعة الحديثة عن المعلومات الخاصة بحقوق المستهلكين .
- ٧- كتابة شكاوى عن مشكلة معينة واجهت المستهلك، وطلب اتخاذ إجراءات محددة، وتعزيز الشكاوى بنسخ من الوثائق ذات الصلة .

المعيار الرابع : اتخاذ القرارات المالية بشكل منتظم من خلال النظر في البدائل ونتائجها .

مؤشرات الأداء

- ١- شرح كيفية تأثير الموارد المالية الشخصية المحدودة على القرارات التي يتخذها الأفراد.
- ٢- ترتيب الحاجات والرغبات الشخصية وفقاً للأهمية .
- ٣- تطبيق منهجية صنع القرار لهدف قصير ومتوسط وطويل الأجل .
- ٤- وضع الخطوط العريضة للخطوات المنهجية في تقييم بدائل اتخاذ قرار .
- ٥- قياس مجموعة من الأهداف المالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- ٦- ترتيب أولويات الأهداف المالية الشخصية.
- ٧- تقييم نتائج القرارات المالية.
- ٨- استخدام الآلة الحاسبة المالية أو عبر الإنترنت لتحديد تكلفة تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.
- ٩- إعطاء أمثلة على كيفية تأثير القرارات التي تتخذ اليوم على الفرص المستقبلية.
- ١٠- تحديد كيفية تأثير التضخم على كيفية تحليل القرارات المالية
- ١١- تحليل كيفية تأثير الضرائب على القرارات المالية.

المعيار الخامس : تطوير استراتيجيات الاتصالات لمناقشة القضايا المالية .

مؤشرات الأداء

- ١- إعطاء أمثلة على كيفية إنفاق أفراد الأجيال السابقة للأموال عندما كانوا أطفال
- ٢- تحليل قيم ومواقف الأجيال السابقة من قصصهم الشخصية عن المال .
- ٣- شرح كيفية مناقشة المسائل المالية الهامة مع أفراد الأسرة .
- ٤- تحديد الاختلافات بين الأقران في القيم والمواقف حول المال .
- ٥- شرح قيمة فردية وقيمة مشتركة عن المسؤوليات المالية
- ٦- مناقشة مزايا وعيوب مستويات الأهداف والمعلومات المالية والشخصية مع

شخص آخر .

- ٧- إعطاء أمثلة عن العقود بين الأفراد وبين الأفراد والمؤسسات التجارية ، وتحديد مسؤوليات كل طرف

المعيار السادس : السيطرة على المعلومات الشخصية .

مؤشرات الأداء

- ١- وضع قائمة بأنواع المعلومات الشخصية التي لا ينبغي الكشف عنها للغير والمخاطر التي يمكن أن تترتب على ذلك .
- ٢- وضع قائمة بالإجراءات الفردية التي يمكن أن تتخذ لحماية بطاقة الهوية الشخصية .
- ٣- وصف المشاكل التي تحدث للفرد عند سرقة بطاقة هويته الشخصية .
- ٤- تحديد السبل التي يمكن أن يحصل بها اللصوص على المعلومات الشخصية
- ٥- وضع قائمة بالهياث التي لها حق إعطاء الفرد أرقام الهوية الشخصية .
- ٦- تقديم توصيات ينبغي أن تتخذ لاستعادة الأمن لمن سرقت بطاقة هويته الشخصية .

المجال الثاني : الدخل وفرص العمل

المعيار الأول : استكشاف خيارات (فرص) العمل

مؤشرات الأداء

- ١- شرح الفرق بين الحياة المهنية والعمل
- ٢- تحديد مجموعة من الوظائف المختلفة في المجتمع .
- ٣- إعطاء أمثلة عن كيفية تأثير معارف الفرد المتطورة على اختيار الوظائف .
- ٤- إعطاء أمثلة عن رجال الأعمال في المجتمع المحلي .
- ٥- إعطاء أمثلة على كيفية تأثير التعليم على الدخل مدى الحياة .
- ٦- تعرف أنواع مصادر المعلومات عن الوظائف والمهن .
- ٧- مقارنة الصفات الشخصية والمهارات الوظيفية لمختلف الخيارات الوظيفية

- ٨- وصف مخاطر وتكاليف بدء عمل تجاري .
- ٩- تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن أن تسوثر على الدخل، والوظيفية المحتملة .
- ١٠- تحديد الهدف الوظيفي ووضع خطة وجدول زمني لتحقيق ذلك.

المعيار الثاني : تحديد مصادر الدخل الشخصي .

مؤشرات الأداء

- ١١- شرح الفرق بين الأجور والمرتبات .
- ١٢- تحديد الوظائف التي يمكنه أن شغلها لكسب المال .
- ١٣- إعطاء أمثلة عن مصادر الدخل الأخرى غير الأجر أو المرتب .
- ١٤- شرح الفرق بين الدخل المكتسب والدخل غير المكتسب، وإعطاء مثالاً لكل منهما .
- ١٥- وصف كيفية مساعدة الحكومة لأفراد المجتمع في الحفاظ على مستوى معين من الدخل .
- ١٦- شرح تأثير التضخم على الدخل .
- ١٧- استخدام الآلة الحاسبة وغيرها لتحديد الدخل اللازم للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي .

المعيار الثالث : وصف العوامل التي تؤثر في الأجر المقبوض .

مؤشرات الأداء

- ١ . تحديد الضرائب وشرح الفرق بين الضرائب على المبيعات والضرائب على الدخل .
- ٢ . إعطاء أمثلة عن كيفية استخدام الحكومة لعائدات الضرائب .
- ٣ . شرح جميع البنود التي يتكون منها إجمالي المرتب .
- ٤ . إعطاء أمثلة عن استحقاقات الموظفين .
- ٥ . شرح الفرق بين الضمان الاجتماعي وبرامج الرعاية الطبية .

٦. شرح تأثير البدلات على الأجر المقبوض .
٧. دراسة فوائد المنحدرات وتحويل الإيرادات الجارية إلى المستقبل .

المجال الثالث : تخطيط وإدارة الأموال

المعيار الأول : وضع خطة الإنفاق والادخار

مؤشرات الأداء

١. إعطاء أمثلة على مصادر الدخل لفئات مختلفة من أفراد المجتمع .
٢. إعداد المذكرات الشخصية للإنفاق .
٣. حساب ضريبة المبيعات على شراء شيء معين .
٤. مناقشة مكونات الميزانية الشخصية ، بما فيها الدخل والادخار ، والضرائب ، والمصروفات الثابتة والمتغيرة .
٨. حساب النسب المئوية للفئات الإنفاق الرئيسية
٥. شرح كيفية استخدام الميزانية الشخصية لإدارة الإنفاق المالي ، وتحقيق الأهداف .
٦. تحديد التغييرات في السلوك الشخصي للإنفاق والتي تسهم في بناء الثروة .
٧. وضع ميزانية شخصية لشاب يعيش بمفرده .
٩. تحليل التغييرات أو الظروف التي يمكن أن تؤثر في الميزانية الشخصية

المعيار الثاني : وضع نظام لحفظ واستخدام السجلات المالية .

مؤشرات الأداء

١. إعداد قائمة بالامتلاكات الشخصية ، بما فيها المواقع وتقديرات للقيمة .
 ٢. إنشاء نظام للملفات والمعلومات والوثائق المالية الشخصية .
 ٣. تطوير نظام تسجيل لحفظ السجلات المالية الشخصية ، سواء الورقية والإلكترونية .
- المعيار الثالث : وصف كيفية استخدام مختلف وسائل الدفع .

مؤشرات الأداء

١. وصف أنواع مختلفة من المؤسسات المالية المحلية وشرح الاختلافات بينهما .
٢. شرح طريقة السحب والإيداع والدفع للشيكات وبطاقات الائتمان .
٣. مناقشة مزايا وعيوب مختلف وسائل الدفع
٤. مقارنة بين المزايا والتكاليف لدفاتر الشيكات وبطاقات الخصم التي تقدمها مختلف المؤسسات المالية .

٥. وضع الجدول الزمني لسداد الفواتير والمستحقات المالية المختلفة .
- المعيار الرابع : تطبيق المهارات الأساسية لقرارات الشراء بالنسبة للمستهلك .

مؤشرات الأداء

١. مقارنة الأسعار لنفس السلعة أو الخدمة في اثنين من المتاجر المختلفة .
٢. تطبيق منهجية سليمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الشراء .
٣. شرح كيفية تأثير الأقران على قرارات الإنفاق .
٤. شرح العلاقة بين الإنفاق وتحقيق الأهداف المالية .
٥. إعطاء أمثلة للعوامل الخارجية التي قد تؤثر على قرارات الإنفاق لمختلف الأفراد .
٦. استخدام منهجية صنع القرار في الاختيار من بين مجموعة بدائل للإنفاق
٧. شرح كيفية تأثير مهارات التسوق على قرارات الشراء . . .
٨. مقارنة فوائد وتكاليف امتلاك المنزل مقابل استئجار المساكن .
٩. وصف تأثير التضخم على القدرة الشرائية .
- المعيار الخامس : وضع الخطة المالية الشخصية .

مؤشرات الأداء

١. إعطاء أمثلة عن الأصول المختلفة لدى الأسرة .
٢. شرح الفرق بين الأصول والخصوم مع إعطاء أمثلة .
٣. مناقشة العوامل التي تؤثر في القيمة الصافية .

٤. شرح الفرق بين التدفقات النقدية والتدفقات غير النقدية للأسرة مع الأمثلة

٥. شرح الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والميزانية .

٦. وضع وتعديل الخطة المالية الشخصية وخطة التأمين والاستثمار وتطويرها

المجال الرابع : القروض والديون

المعيار الأول : تحديد التكاليف والفوائد المترتبة على مختلف أنواع الائتمان

مؤشرات الأداء

١. شرح الفرق بين الشراء النقدي والشراء من خلال الائتمان .
٢. وصف مزايا وعيوب الائتمان .
٣. تفسير سبب منح المؤسسات المالية للقروض .
٤. تفسير سبب استخدام بطاقة الائتمان كشكل من أشكال الاقتراض .
٥. شرح الفرق بين بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان .
٦. شرح طريقة حساب معدل الفائدة ومدة القرض، وكيفية تأثيرها في تكلفة الائتمان .
٧. تحديد التكلفة الإجمالية لسداد القرض بأسعار فائدة مختلفة وعلى فترات مختلفة .
٨. بحث العواقب المحتملة للاستخدام الكبير للائتمان .
٩. شرح العواقب المحتملة للدفع المؤجل للقروض التي يحصل عليها الطلاب .
١٠. مقارنة تكلفة الاقتراض عن طريق القروض الاستهلاكية وغيرها من خيارات الاقتراض .
١١. تحديد ما يلزم لاستخراج بطاقة الائتمان .
١٢. شرح طريقة فترات السماح لبطاقة الائتمان ، وطرق حساب الفائدة والرسوم .
١٣. شرح كيفية تحديد الحد الأدنى للمدفوعات بالنسبة لبطاقات الائتمان .
١٤. تطبيق منهجية صنع القرار لتحديد أكثر الخيارات فعالية من حيث التكلفة لشراء سيارة .
١٥. شرح الأنواع المختلفة للقروض الطلابية .

١٦. شرح الأنواع المختلفة للقروض العقارية .
- المعيار الثاني : شرح الغرض من سجل الائتمان والتقارير الائتمانية .
- مؤشرات الأداء .

 - ١ . إعطاء أمثلة لشروط استخدام قروض الممتلكات الشخصية .
 - ٢ . وصف الخطوات التي يمكن للشخص المقترض أن يتخذها لاستعادة الثقة
 - ٣ . شرح أهمية الإيجابية من جانب المقترض في عمليات الائتمان .
 - ٤ . شرح قيمة التقارير الائتمانية للمقترضين والمقرضين .
 - ٥ . وصف المعلومات الواردة في تقرير الائتمان والمحافظة عليها .
 - ٦ . إعطاء أمثلة للاستخدامات المسموح بها في الائتمان .
 - ٧ . وصف عناصر على درجة الائتمان .
 - ٨ . شرح كيفية تأثير درجة الائتمان والجدارة الائتمانية على تكلفة الائتمان .
 - ٩ . شرح العوامل التي تعمل على تحسين درجة الائتمان .
 - ١٠ . تحديد المنظمات التي تحافظ على سجلات الائتمان الاستهلاكي .
 - ١١ . شرح حقوق الأفراد لدراسة التقارير الائتمانية .
 - ١٢ . تحليل المعلومات الواردة في التقرير الائتماني
 - ١٣ . تحديد العوامل السلبية التي يمكن أن تؤثر على الائتمان والتقارير الائتماني في المستقبل .

- المعيار الثالث : وصف وسائل تجنب أو تصحيح مشاكل الائتمان .
- مؤشرات الأداء

 - ١ . وضع قائمة بوسائل تجنب مشاكل الائتمان ، بما فيها عدم الإنفاق المفرط .
 - ٢ . إعطاء أمثلة للممارسات القانونية وغير القانونية لتحصيل الديون .
 - ٣ . وصف ما يمكن أن ينجم عن تراكم الديون .
 - ٤ . وضع قائمة بالإجراءات التي يمكن للمستهلك اتخاذها لخفض أو تحسين إدارة الديون

المفرطة .

٥. تقييم الائتمان والخدمات الاستشارية المختلفة .
 ٦. وصف الغرض من الإفلاس وآثاره المحتملة على الأصول، والتوظيف، وتكلفة الائتمان
 ٧. وصف المدينين وحقوق الدائنين وكيفية استعادة الديون المتأخرة عندما لا تدفع .
- المعيار الرابع : تلخيص القوانين الرئيسية للائتمان الاستهلاكي .
- مؤشرات الأداء

١. إعطاء أمثلة للحماية القانونية المترتبة من القروض الاستهلاكية .
٢. تلخيص القروض الاستهلاكية وقوانين الحماية التي تقدمها .
٣. البحث على الإنترنت ومصادر مطبوعة محدثة من المعلومات حول القروض الاستهلاكية

المجال الخامس : إدارة المخاطر والتأمين

المعيار الأول : تحديد أنواع المخاطر والطرق الأساسية لإدارة المخاطر

مؤشرات الأداء

١. إعطاء أمثلة عن المخاطر التي تواجه الأفراد والأمر .
 ٢. تحديد العلاقة بين المخاطر والتأمين .
 ٣. إعطاء أمثلة على كيفية تجنب الأفراد للمخاطر .
 ٤. شرح كيفية إجراء عمليات التأمين الشخصي .
 ٥. وصف أنواع المخاطر التي قد تواجه الشباب .
 ٦. تحديد الطرق المناسبة لإدارة المخاطر المالية التي تواجه الأفراد
- المعيار الثاني : شرح غرض وأهمية الممتلكات والتأمين ضد المسؤولية .
- مؤشرات الأداء .

١. بيان كيفية تحديد قيمة المواد التالفة أو المفقودة .

٢. تحديد أنواع التأمين التي تصلح لتعويض الشخص الآخر عند تلف بعض ممتلكاته .
 ٣. إعطاء أمثلة على أنواع تأمين تغطي بوليصة تأمين السيارات .
 ٤. إعطاء أمثلة على أنواع النفقات التي يتحملها المستأجر .
 ٥. تحديد العوامل التي تؤثر في تكلفة التأمين على السيارات والمسكن .
 ٦. إجراء مقارنة بين الأنواع الرئيسية للتأمين على السيارات .
 ٧. وضع قائمة بالعوامل التي يمكن أن تزيد أو تقلل من أقساط التأمين على السيارات .
 ٨. تحديد الحد الأدنى القانوني لمبالغ التأمين على السيارات
 ٩. حساب المبلغ المدفوع كتعويض من شركة التأمين بعد تطبيق الاستثناءات والخصومات .
 ١٠. إجراء مقارنة بين تكاليف التأمين على السيارات لصالح أطراف مختلفة
 ١١. شرح فوائد التأمين ومقارنة السياسات التأمينية لمختلف أنواع الشركات .
- المعيار الثالث : شرح غرض وأهمية التأمين على الصحة ، والعجز والحياة .
- مؤشرات الأداء

١. شرح أهمية احتياج الناس للتأمين الصحي .
٢. إعطاء أمثلة على أنواع النفقات التي يمكن أن يشتمل عليها التأمين الصحي .
٣. شرح الغرض من التأمين ضد العجز .
٤. شرح الغرض الأساسي من التأمين على الحياة
٥. تحليل الظروف التي يحتاج فيها الشباب للتأمين الصحي وضد العجز .
٦. تحديد البرامج الحكومية التي تقدم المساعدة المالية في حالة فقدان الدخل بسبب المرض ، أو العجز ، أو الوفاة .
٧. شرح الغرض من تأمين الرعاية الصحية طويلة الأجل .

المجال السادس الادخار والاستثمار

المعيار الأول : مناقشة كيفية إحداث الرفاهية المالية

مؤشرات الأداء

١. وصف السبل التي يمكن للناس من خلالها أن تخفض النفقات لتوفير المزيد من الدخل .
٢. إعطاء أمثلة على كيفية توفير الأموال لتحسين الرفاهية المالية .
٣. شرح لماذا الادخار هو شرط أساسي للاستثمار .
٤. وضع استراتيجيات لاستخدام الاقتطاع من المرتبات بكفاءة، ومقارنة التسوق لإنفاق أقل من ذلك .
٥. وضع تعريف للثروة على أساس القيم الشخصية ، والأولويات ، والأهداف .

المعيار الثاني: شرح كيف أن استثمار الثروة يساعد على تلبية الأهداف المالية .

مؤشرات الأداء

١. إعطاء أمثلة للاستثمار وشرح الكيفية التي يمكن أن تنمو بها الاستثمارات .
٢. تحديد الوقت المناسب لاستثمار المبالغ التي لا حاجة لها في الأجل القصير .
٣. تحديد القيمة الحالية للنقود وشرح كيفية ازدياد مبالغ صغيرة باطرات مع مرور الوقت .
٤. تقدير سعر الفائدة وأهمية الحاجة لمضاعفة مبالغ من المال .
٥. وضع خطة لاستثمار الأموال المتركمة لمدد مختلفة .
٦. مقارنة وتحديد استراتيجيات للاستثمار .
٧. وصف تأثير التضخم على نمو الاستثمار .
٨. شرح الأهمية النسبية لمصادر الدخل بعد التقاعد في الضمان الاجتماعي والتقاعد ، والاستثمارات الشخصية .

المعيار الثالث : تقييم بدائل الاستثمار .

مؤشرات الأداء

١. وضع قائمة بمزايا استثمار المال مع المؤسسات المالية .

٢. إعطاء أمثلة للاستثمار الذي يسمح بسرعة وسهولة نسبية في الحصول على الأموال .
 ٣. إجراء مقارنة بين السمات الرئيسية للفائدة في المؤسسات المالية المحلية .
 ٤. شرح كيفية التعامل في الأسهم والسندات .
 ٥. إجراء مقارنة بين الاستثمار في الأسهم والسندات والاستثمار في صناديق الاستثمار المشترك .
 ٦. إجراء مقارنة بين إمكانات الاستثمار في الأوراق المالية والعقارات والمقتنيات والمعادن الثمينة .
 ٧. شرح كيفية تأثير التضخم على عائدات الاستثمار .
 ٨. شرح كيفية مواكبة الاستثمارات المالية للأهداف .
 ٩. مناقشة أنواع الاستثمار المشترك .
 ١٠. إجراء مقارنة بين المخاطر والعوائد لمختلف الاستثمارات . .
 ١١. وصف فوائد المحافظ الاستثمارية المتنوعة .
 ١٢. تحديد الأنواع المناسبة من الاستثمارات لتحقيق أهداف السيولة ، والدخل ، والنمو .
 ١٣. تحديد الأنواع المناسبة من الاستثمارات لتراكم الأموال لمدد مختلفة .
 ١٤. استخدام منهجية اتخاذ القرار لاختيار الاستثمار .
- المعيار الرابع : وصف كيفية شراء وبيع الاستثمارات .

مؤشرات الأداء

١. إجراء مقارنة بين معدلات العائد على حسابات الانخار الأساسية في مختلف المؤسسات المالية
٢. تحديد ووصف مختلف مصادر المعلومات الاستثمارية ، بما الإنترنت ، والمنشورات المالية .
٣. تفسير الأسعار في الأسواق المالية للأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك .

- ٤ . بحث وتتبع تسجيل الأوراق المالية المتداولة في السوق في مواعيد محددة .
- ٥ . تحليل كيفية تأثير العوامل التجارية والاقتصادية على القيمة السوقية للاستثمارات .
- ٦ . إجراء مقارنة بين مزايا وعيوب شراء وبيع الاستثمارات من خلال قنوات مختلفة

المعيار الخامس : شرح كيفية تأثير الضرائب على معدل العائد على الاستثمارات
مؤشرات الأداء

- ١ . تحديد الضرائب على الدخل.
 - ٢ . تحديد نسبة الضريبة على الأرباح
 - ٣ . إجراء مقارنة بين عائدات الاستثمارات الخاضعة للضريبة مع المعفاة من الضرائب أو الضرائب المؤجلة .
 - ٤ . وصف المزايا التي يوفرها صاحب العمل في رعاية خطط مدخرات التقاعد ،
- المعيار السادس : التحقيق من كيفية تنظيم الأسواق المالية وحماية المستثمرين .

مؤشرات الأداء

- ١ . شرح كيفية تأمين الودائع المصرفية وحماية المستثمرين .
- ٢ . شرح دور الدولة في حماية المستثمرين وتنظيم الأسواق المالية.

ثانياً: النموذج المقترح للوحدات التعليمية التي يمكن أن يشملها مجال :
أساسيات الادخار والاستثمار " كأحد مجالات الثقافة المالية . "

الوحدة	موضوعها الرئيسي	موضوعاتها الفرعية
الأولى	القرارات المالية	-تخطيط المالية الشخصية -العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات -الحماية ضد الخطر المالي -خطة تحقيق الأهداف المالية -أنواع الأسواق المالية
الثانية	كيف تعمل الأسواق المالية	-العوامل التي تؤثر على الأسعار -قوانين ونظم الأسواق المالية -كيف تشتري وتبيع الأوراق المالية
الثالثة	فرص الاستثمار	لماذا يدخر ويستثمر الأفراد -أنواع الادخار والاستثمار -اختيار نوع الادخار والاستثمار -ما الوقت اللازم لمضاعفة مالك؟
الرابعة	معلومات الاستثمار	-معلومات عن الأسواق والأوراق المالية -كيف تختار مستشارك المالي
الخامسة	الغش الاستثماري	-خطط وعمليات الحيل والخدع الاستثمارية -كيف تتفقد عمليات الغش ن خلال الهاتف -من داخل غرف الحيل والغش الاستثماري -أنواع الحيل الاستثمارية -حماية المستثمر -دليل لحمايتك من الغش الاستثماري - تقنيات الباتعين المزورين في سوق الاستثمار

ثالثاً : قائمة ببعض المصادر لكل مجال من مجالات الثقافة المالية، والتي يمكن الاسترشاد بها عند إعداد مناهج وبرامج الثقافة المالية وتدريبها .

توجد العديد من المصادر، وخاصة على شبكة الإنترنت يمكن الاستعانة بها في إعداد مناهج وبرامج الثقافة المالية وتدريبها، ويرفق الباحث القائمة الوارد بالملاحق (2)،

تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية / د/ عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد

والتي تحتوي على مصادر يمكن الاستعانة بها في كل مجال من مجالات الثقافة المالية التالية:

١- تخطيط وإدارة الأموال ٢- الإنفاق والائتمان ٣- الادخار والاستثمار ٤- الدخل

رابعاً : نماذج من أسئلة التقييم الخاصة بالثقافة المالية .

يقدم الباحث فيما يلي نماذج لبعض أسئلة التقييم في موضوع الثقافة المالية، والتي يمكن الاسترشاد بها في هذه المجال:

السؤال الأول :

إذا خفضت البنوك معدلات الفائدة، فإن رجال الأعمال غالباً ما يفضلون:

- أ- زيادة استثماراتهم ب- زيادة أسعار منتجاتهم ج- تخفيض عدد عمالهم
د- لا أدري.

السؤال الثاني :

يمكنك الحصول على الدخل من خلال:

- أ- أما تحصل عليه مقابل عملك ب- إيجار المنزل الذي توجره ج- كل من أ، ب
د- لا أدري.

السؤال الثالث :

أي جزء من أجزاء الدخل التالية لا ينفق ولا يستخدم في دفع الضرائب:

- أ- المصروفات ب- التأمين ج- الأرباح د- لمخبرات.

السؤال الرابع :

أي مما يأتي لا يعد نقوداً:

- أ- العملات المعدنية ب- العملات ج- حسابات الفحص د- أذون الخزانة.

السؤال الخامس :

أي مما يأتي يعد خدمة:

أ-الموز ب- الدراجة ح- ركوب الأتوبيس د- الأقراص المدمجة(CD disc).

السؤال السادس :

أنت تدخر 11دينار في الأسبوع؛ لتشتري دراجة بمبلغ 132دينار .كم أسبوعاً تحتاجها لتدخر ثمن الدراجة:

أ 10-أسابيع (ب 11) أسبوع (ح 12) أسبوع (د 13) أسبوع

السؤال السادس :

أي مما يأتي يعد سلعة:

أقص الشعر (ب) الدراجة (ح)التعليم (د) ركوب الأتوبيس

السؤال السابع :

معك 115دينار .أي بنك من البنوك التالية يعد الأفضل في شروطه للائحة:

أ- البنك الأول:الحد الأدنى للرصيد المتبقي 100دينار، أو 7دينار مصارف شهرية، وفائدة 1%

ب- البنك الثاني:الحد الأدنى للرصيد المتبقي 200دينار، أو 8دينار مصارف شهرية، وفائدة 2%

ج- البنك الثالث:الحد الأدنى للرصيد المتبقي 100دينار، أو 8دينار مصارف شهرية، وفائدة 2%

د- البنك الرابع:الحد الأدنى للرصيد المتبقي 200دينار، أو 7دينار مصارف شهرية، وفائدة 1%

السؤال الثامن :

للغذاء في المدرسة :أنا عادة

- أ- أحضر غدائي من المنزل
- ب- اشترى الغذاء من مطعم المدرسة
- ج- اشترى الغذاء الأقل تكلفة من مطعم المدرسة
- د- احصل على الغذاء المجاني من مطعم المدرسة

وبعد هذا العرض للتصور المقترح تكون الدراسة قد أجابت عن التساؤل الثاني من

أسئلتها، والذي ينص على ما يلي:

ما التصور المقترح لتنمية الثقافة المالية لدى تلاميذ التعليم الأساسي بمملكة البحرين :

وفي النهاية توصي الدراسة وتقترح ما يلي:

١. الاسترشاد بالتصور المقترح في إعداد المناهج والبرامج الخاصة بنشر الثقافة المالية في مؤسسات التعليم، والمؤسسات المهمة بهذا الأمر، كما هو موجود بالدول المتقدمة، حيث أصبح نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع مسئولية جميع مؤسسات المجتمع، وليست المؤسسة التربوية وحدها.
٢. تجريب تدريس وحدة أو أكثر من وحدات مجال أساسيات الانخار والاستثمار التي سبق اقتراحها.

قائمة المراجع

1. حسن شحاتة، المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الدار العربية، ط 1، 1419هـ.
2. خولة العتيقي، المناهج التعليمية في ظل الأزمة الاقتصادية الوطن-الكويتية 5 فبراير 2009
3. دوجلاس ماكنوتش، الإحصاء للمعلمين، ترجمة إبراهيم بسيوني عميرة، ط 4؛ القاهرة: دار المعارف، 1986، ص 105.
4. دونا أوتشيدا، مارفين سيترون، فلوريتا ماكينزي، إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين . ترجمة محمد نبيل نوفل، دمشق: المركز العربي للترتيب والترجمة والتأليف والنشر، بالتعاون مع دائرة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998م.
5. رشدي أحمد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه -أسسه -استخدامه. القاهرة: دار الفكر العربي، 1987م، ص ص 25 - 24
6. ياسر سعيد حارب، الثقافة المالية -مسؤولية من؟ <http://www.yasserhareb.com/?p=84>
7. سمير محمد حسين، تحليل المضمون. القاهرة: عالم الكتب، 1983، ص ص 21 - 20.
8. عبد الباسط محمد حسن، أصول للبحث الاجتماعي ط6؛ لقاهرة مكتبة وهبة، 1977م، ص 403
9. عبد الله شحاتة، الأزمنة المالية: المفهوم والأسباب <http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc>
10. عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد الاتجاهات المعاصرة في التعليم للتجاري. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر استشراف مستقبل التعليم الذي تنظمه للمنظمة العربية للتنمية الإدارية في الفترة من 21 - 17 أبريل 2005م بشرم الشيخ -جمهورية مصر العربية
11. عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد، "تقويم مناهج شعبية للمصارف بالمدارس الفنية التجارية المتقدمة بمصر في ضوء مطالب سوق العمل"، رسالة دكتوراه، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بيتسبرج بأمریکا، 1996م.
12. محمد أمين المفتي، سلوك التدريس سلسلة معالم تربوية ط 2؛ القاهرة: مؤسسة الخليج العربي،، 1986، ص 62.

١٣. مختار التهامي، تحليل مضمون للدعاية في النظرية والتطبيق ط2، القاهرة: دار المعارف، 1985م، ص ص 33 - 23، ص ص 50 - 35
١٤. مرسي، د. محمد عبد الحليم " :المعلم /المناهج وطرق التدريس "، الرياض، دار الإبداع الثقافي، ط 2، 1415هـ.
١٥. المركز العربي للبحوث التربوية بدول الخليج (2005) وثيقة الأهداف العامة للتعليم وأهداف المراحل الدراسية في الدول الأعضاء بمكتب التربوي العربي لدول الخليج. الكويت.
١٦. مكتب التربية لدول الخليج العربي، "وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج"، 1419هـ .
١٧. موقع بلديفة دبي على الإنترنت :
<http://finance.dm.gov.ae/NR/rdonlyres/ADE24F46-47A0-4B2F-BCF9-34637BC11158/0/> :منهجية فريق نشر الثقافة المالية.
١٨. موقع وزارة التربية والتعليم بالبحرين على الإنترنت /<http://www.education.gov.bh/>
١٩. نائلة حسين عطار، الثقافة المالية. الاقتصادية الإلكترونية 2006الخميس 6 أبريل
<http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2006/4/139965.htm?section=archive=Economics>
٢٠. وزارة التربية والتعليم بمصر، 1979تطوير التعليم في مصر. القاهرة: وزارة التربية والتعليم .
٢١. وليم عبده، "تحليل محتوى رياضيات المرحلة الابتدائية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم"، حلقة للقياس والتقويم. عمان: الجامعة الأردنية، 1978، ص 2
٢٢. ياسر سعيد حار. الثقافة المالية مسؤولية من؟ <http://www.yasserhareb.com/?p=84>
٢٣. محمد عبده يماني " :.العالم من حولنا ..ملاحم من توجهاته ومستجداته وأثره على واقع المملكة ومستقبلها"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس لمديري التعليم بأبها، المعرفة، المملكة العربية السعودية، العدد(35)، صفر 1419هـ. <http://www.abegs.org/>
٢٤. يوسف قطامي، وآخر :نماذج التدريس الصفي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ط 2، 1998م.
٢٥. Annamaria Lusardia,c_, Olivia S. Mitchellb,c. 2007. Baby Boomer retirement security: The roles of planning, financial literacy, and housing wealth. Journal of Monetary Economics 54 205–224

- ANZ Survey of Adult Financial Literacy in Australia (2008).^{٢٦}
 Australian Government .2008 . Commonwealth of Australia. Financial.^{٢٧}
 literacy Women understanding money. Department, Robert Garran
 Offices, National Circuit, Barton ACT 2600 or posted at
<http://www.ag.gov.au/cca>.
 Australian Securities & Investments Commission. Financial literacy in.^{٢٨}
 schools. CONSULTATION PAPER 45 June 2003.
 Bernard Berelson, Content Analysis in Communication Research , New.^{٢٩}
 York: Hafner Publishing Co., 1970, P.18.
 Bernard, Berelson, Reader in Public Opinion & Communication. 2nd.^{٣٠}
 ed; New York: MacMillan Publishing Co., 1967 , P. 263.
 Cooper, J. Measurement and Analysis of Behavioral Techniques. Ohio:^{٣١}
 Charles E. Merrill, 1974
 Festinger. L, Research Methods in the Behavioral Sciences. London:^{٣٢}
 aAmerind Publishing Co.,1970, P.452.
 Financial Consumer Agency of Canada.2008. Youth Financial Literacy.^{٣٣}
 Study Ottawa, ON K2P 0M6.
 JumpStart Coalition for Personal Financial Literacy. 2007. National.^{٣٤}
 Standards in K-12 Personal Finance Education.
 JumpStart Coalition for Personal Financial Literacy.2006.National.^{٣٥}
 Standards in K-12 Personal Finance Education With Benchmarks,
 Knowledge Statements and Glossary. Washington, D
 Larry. Orton, 2007. Financial Literacy: Lessons from International.^{٣٦}
 Experience Permission is hereby granted by CPRN to reproduce this
 document for non-profit and educational purposes. Canadian Policy
 Research Networks Inc.
 National Business Education Association, Effective Methods of Teaching.^{٣٧}
Business Education in the 21st Century, Yearbook, No. 41, 2003.
 National Business Education Association, Integrating the Internet into the.^{٣٨}
Business Curriculum Yearbook, No. 36, 1998.
 National Business Education Association, Management of the Business.^{٣٩}

- Classroom Yearbook, No. 39, 2001
- National Business Education Association, National Standards for .٤٠
Business Education, NBEA,2001
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND .٤١
DEVELOPMENT. 2006. The Importance of Financial Education. OECD
Washington Center2001 L Street N.W., Suite 650WASHINGTON DC.
- Organization for Economic Co-operation and Development. 2005. .٤٢
Improving Financial Literacy: Analysis of Issues and Policies. OECD
Publishing. Paris, France
- President's Advisory Council on Financial Literacy. 2008 Annual Report .٤٣
to the President
- PRI (Policy Research Initiative).. Financial Capability and Poverty. .٤٤
Discussion Paper .Prepared by Social and Enterprise Development
Innovations for the PRI Project "New Approaches for Addressing
Poverty and Exclusion." Ottawa: PRI.2007. p3-6
- T. Carney. F., Content Analysis: A Techniques for Systematic Infernce .٤٥
from Communication. Canda: Canada University of Monitaba
Press,1972, P.26.
- Taylor, Michael, 2006, Why Financial Literacy is Still Important for All, .٤٦
[http://www.associatedcontent.com/article/59643/why_financial_literacy_
is_still_important.html?](http://www.associatedcontent.com/article/59643/why_financial_literacy_is_still_important.html?)
- Financial Literacy & Education Commission. 2006 The National Strategy .٤٧
for Financial Literacy .USA.
- The National Council on Economic Education 2005. What American .٤٨
Teens & Adults Know About Economics.